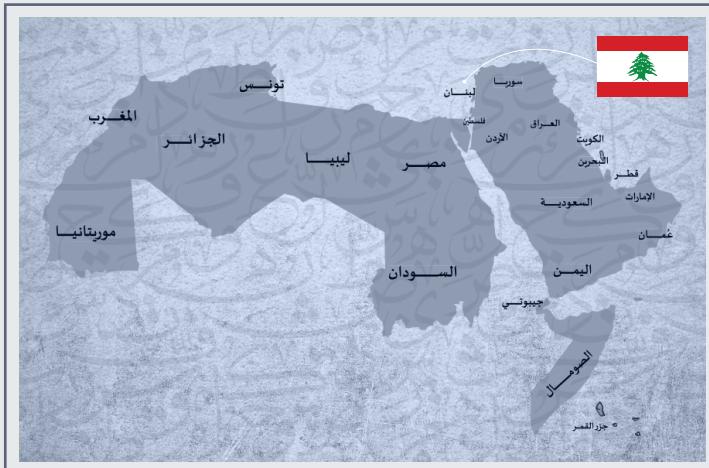


دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية اللبنانية



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية اللبنانية

إعداد
د. رياض زكي قاسم



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية اللبنانية

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني : nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
قاسم ، رياض زكي
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في الجمهورية اللبنانية . / رياض زكي قاسم
- ط ١ - الرياض، ١٤٤٦ هـ

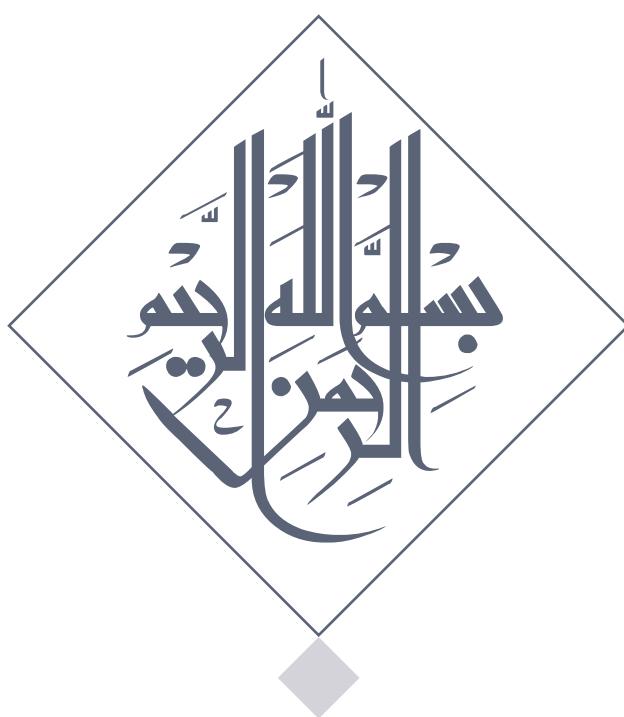
٨٦ ص؛ ٦٤ × ١٧ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ١٨)

رقم الإيداع : ١٤٤٦/١٥٩٢٦
ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٥٢٥-١٣-٥

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت
الكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل
أو التخزين، وأنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

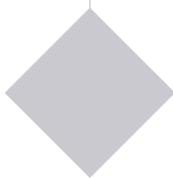
هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجاريًّا.





محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة المجمع
١١	المُلْخَصُ.
١١	القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى، ومقدمة عن لبنان.
١٧	القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية.
٢٦	القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية.
٣٤	القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية.
٦١	القسم الخامس: السياسات اللغوية الموصدة: أهدافها، أنواعها وأنشطتها.
٧١	القسم السادس: التحديات ووجه التعزيز المُمكِنة.
٧٥	خاتمة.
٧٧	المصادر والمراجع والرسائل الجامعية.
٨١	شكر وتقدير



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتبني
عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سن الأنظمة، وسأك القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزز تميزها، وتعلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدني للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، فإنّشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) يعني بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتوارييخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتبع هذه البيانات للباحثين والمحترفين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على ترتيبها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتوارييخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتهي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتهي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعدَّ هذا التقرير خبير - أو أكثر - من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريًّا للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائمًا - ضمن توجيهات سمو الأمير / بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأماناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في
أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛
ليؤيّد المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

الملخص:

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة وتحليل السياسات اللغوية في لبنان وتمثّلت ذلك في واقع اللغة؛ ولا سيما:

١- العمق التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى في لبنان.

٢- انعكاس ذلك في التعليم الرسمي والخاص.

٣- تجربة المركز التربوي للبحوث والإنماء، باعتبارها خطوة نظرية - تطبيقية متقدمة في الربط بين مفهوم السياسة اللغوية وعملانية التخطيط اللغوي.

٤- مؤشرات المسار التنفيذي لمجمل القوانين والمراسيم والقرارات ذات الصلة بالسياسة اللغوية التي تميزت بالحضور في الوزارات كافة، ولا سيما وزارة التربية والتعليم.

٥- موقف السياسة اللغوية من الأقليات.

٦- موقف فلسفة «القوميات» في لبنان من اللغة العربية.

٧- وجود التمكين القادرة على تعزيز «العربية» في لبنان.

القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى، وملخص عن لبنان:

● أولاً: الموقع والمساحة الجغرافية، وعدد السكان، ونسبة المواطنين والمقيمين تندرج العناوين أعلاه في مكونات الدولة، وهي في واقع عناصرها ثلاثة:

١- الإقليم، أو العنصر الجغرافي في شقيقه: الموقع والمساحة.

٤- الشعب، أو مجموعة الأفراد الذين يرتبطون برابطة سياسية وقانونية (= الجنسية)، إضافةً إلى «المقيمين» عمومًا.

٣- السلطة السياسية، أو الحكومة.

ثم تشكل هذه العناصر الثلاثة مسوًغاً لبنيّة تعريف «السياسة اللغوية» في شقيقه: النظري العام المتمثل بمجموعة الإجراءات التي تخذلها الدولة لمراقبة الوضع اللغوي، والتحكم في مساره وضبط إيقاعه. وأشهر هذه الإجراءات وأقواها سنُّ المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع.

وبالتالي، ستغدو هذه المواد الدستورية والتشريعية بمثابة الموجّه لحركة «الخطيط اللغوي» في الوطن، وما يقتضيه الواقع المجتمعي من رسم الخطط وسبل تنفيذها، ما يكفل إحداث تغيير إيجابي في قضايا اللغة ووظائفها الحياتية.

لذا، يجوز القول هنا، إن الخطيط اللغوي هو الشق الثاني، أو التطبيقي العام، الذي يعني بالجوانب التنفيذية، وهي جوانب لا تخلي من رسم سياسات لغوية تتفىأ فلسفة السياسة اللغوية العامة.

موقع لبنان، ومساحته الجغرافية:

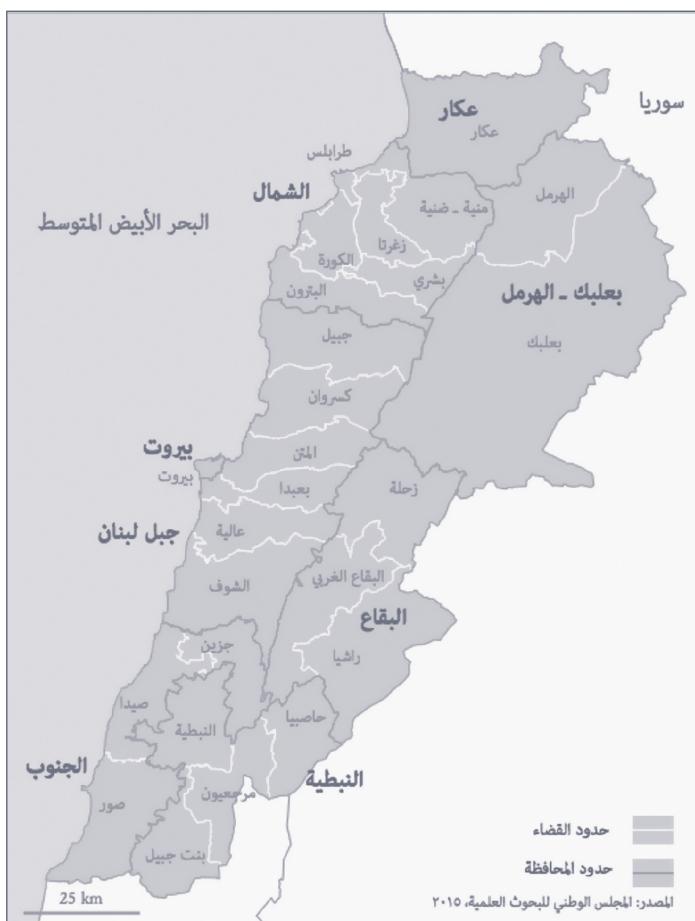
- استناداً إلى الدستور اللبناني الصادر في ٣ أيار / مايو ١٩٢٦، مع جميع تعديلاته، وما جاء في «مقدمة الدستور» التي أضيفت إلى الدستور اللبناني، بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١/٠٩/١٩٩٠، وتحديداً في الفصل الأول: «في الدولة وأراضيها»، المادة الأولى (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩): «لبنان دولة مستقلة، ذات وحدة لا تتجزأ، وسيادة تامة. أمّا حدوده فهي التي تحدّها حالياً؛ شمّالاً: من مصب النهر الكبير إلى نقطة اجتماعه بـ «وادي خالد»؛ شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي، جنوباً: حدود قضاءي

صور ومرجعيون الجنوبيّة الحاليّة؛ غريًّا: «البحر المتوسط». (الخارطة المرفقة، الشكل «١»).

أمّا مساحة لبنان فتبلغ ١٠٤٥٦ كم٢ مريغ^(١).

خارطة لبنان السياسيّة.

الشكل (١): خارطة لبنان السياسيّة



(١) رياط، إدمون: التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ج ١، ص ١٨، الهماش ١.

● عدد السكان اللبنانيين:

- يفتقر لبنان إلى إحصاء ديموغرافي علمي حديث؛ ما يعني ضرورة العودة في هذا الخصوص إلى إحصاءين اثنين، أحديهما في مرحلة الانتداب الفرنسي، في سنة ١٩٢١، وفي سنة ١٩٣٢. أمّا ما صدر من إحصاءات حديثة فهي «تقديرية».
- إحصاء سنة ١٩٢١ (بقرار من الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي، رقم ٧٦٣، تاريخ ١٩٢١/٠٣/٩)، وقد جاءت نتيجة «الإحصاء» كالتالي: المسيحيون: ٣٢٧٦٦٧ نسمة، مانسبة٥٥ بالمئة؛ المسلمين: ٤٨١٨٠٦ نسمة، مانسبة٤٥ بالمئة.
- واستناداً إلى نتائج هذا «الإحصاء» تم توزيع مقاعد المجلس التمثيلي الأول الذي انتُخب في ١٩٢٢/٠٥/٤.
- إحصاء سنة ١٩٣٢، وقد أجري كسابقه من قبل السلطة الفرنسية الحاكمة، وقتذاك، ومن أجل توزيع السلطة والمناصب والوظائف، التي تتوافق وسياسة الحاكم. وقد جاءت نتيجة الإحصاء، وفق أعداد الطوائف، ووفقاً لقرار لجنة الإحصاء العليا: ٧٩٣٣٩٦ نسمة^(١).
- تقدّر حكومة الولايات المتحدة عدد السكان اللبنانيين (المقيمين) الإجمالي بـ ٤,٥ مليون نسمة (ما عدا المقيمين من غير اللبنانيين)، وفق التقدير الصادر بـ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧^(٢).

(١) المصدر: الجريدة الرسمية، سنة ١٩٣٢، العدد: ٢٧١٨، ص ١٥.

(2) Lebanon 2017 International Religious Freedom Report , 20 May 2017

● ثانياً: اللغات المستخدمة في لبنان: عددها، مجالات الاستخدام، التوزيع الديموغرافي لمستخدميها

يشكّل البحث في اللغات المتداولة - حالياً - في لبنان مدخلاً إلى مسأليتين أساسيتين:

الأولى أن «الكيان اللبناني»، من حيث تاريخ الشعوب، يعتبر مثلاً بارزاً على تكوين مجتمع من جماعات مختلفة، منها جرّاء ظروف الحرب، أو النزاع السياسي، أو التهجير القسري، اضطررت إلى مغادرة «الوطن الأم»، متوجهة في ظروف تهجيرية قاسية إلى «لبنان» الملجم، طلباً للعيش والحماية، وأملاً بمستوى حياديًّا كريماً؛ وهذا ما ينطبق بشكل كبير على الأرمن والأكراد.

- أما هجرة الأرمن الأولى إلى لبنان فقد حصلت، بدايةً، سنة ١٩١٥، وأما الهجرة الثانية فحصلت سنة ١٩٣٧ عقب ضمّ لواء الإسكندرونة إلى تركيا. وتحتل اللغة الأرمنية في برامجهم التعليمية المقام الأول بالطبع، إلى جانب اللغتين العربية واللغة الإنجليزية، ثم الفرنسية بمقدار أقل^(١).

- وأما هجرة الأكراد إلى لبنان فقد عرفت تزايداً عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتواترت بعدها الهجرة الكردية في الأعوام ١٩٢٥، ١٩٢٧، ١٩٣٨ و ١٩٤٠. وهم يتوزعون حالياً في مناطق عدّة، أبرزها بيروت، وأقلية قرب طرابلس. وأما اللغة العربية فهي اللغة التي تعلّموها وصارت لغتهم الثانية عقب إقامتهم في لبنان. أما المسألة الثانية فتتمثل في قسم من مواطني لبنان الحالي، ممن ضمت مناطقهم الأساسية إلى التكوين اللبناني بفعل تسوية سياسية قضت بإضافة الساحل السوري القديم، بما فيه مدن: بيروت وطرابلس وصيدا وصور، وأضيفت إليه، من جهة الشرق، الأقضية الأربع: بعلبك والمعلقة (في البقاع)، وحاصبيا وراشيا ومرجعيون، بعد فصلها عن ولاية سورية.

(١) رياط، إدمون: مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٥.



ثالثاً: لمحَة عن الوضع الاقتصادي

نصّ الدستور اللبناني، في مقدمته (مضافة وفقاً للقانون الدستوري رقم ١٨، تاريخ ٢١/٠٩/١٩٩٠) الآتي :

«و- النظام الاقتصادي حُرٌّ، يكفل المبادرة الفردية، والملكية الخاصة ».»

«ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركُنٌ أساسٌ من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام ».»

في الركيزة الأولى: شرع الدستور الأخذ بنظرية السوق، والنظام القائم على حرية الفرد، ما سوَّغ لرجال الأعمال حرية القيام بأي نشاط اقتصادي مُربح، يرغبون فيه، طالما لا يتعارض ذلك مع القانون.

في الركيزة الثانية: شرع الدستور الملكية الفردية التي تعتمد المنافسة الحرة مقابل تحديد الأسعار في السوق الاستهلاكي، ما يعني أن سُبُل اكتساب الرزق، وتَكُون ثروة لبنان الاقتصادية تأيي - غالباً - من مؤسسات السوق الساعية إلى الربح.

بالموازاة، يندمج في هذا النمط الاقتصادي، بمفهومه العام، أيضاً، المؤسسات التي تتعامل بالسلع والخدمات، إنتاجاً وتوزيعاً، وتتعامل مع المواطنين كمستهلكين للسلع والخدمات، لكنها لا تسعى إلى الربح إلا بحدود موجبات الكلفة والخدمة، وهي المؤسسات الإنتاجية، غيرالربحية، المنتمية إلى المجتمع المدني.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية

● أولاً: رصد المحطات التاريخية المهمة التي تشكلها السياسات اللغوية

● لبنان ٦٣٦-١٩١٨ م (من الزمن الأموي حتى سقوط الدولة العثمانية ١٩١٨ م):

سجل العام ٦٣٦ م انتهاء مرحلة السيطرة البيزنطية في لبنان، عقب معركة اليرموك التي سجلت نصراً للمسلمين^(١). ومن ثم توسيع المسلمين في جنوب لبنان وشماله، وبسطوا سيطرتهم على عكار وطرابلس، وبالتالي التوسيع في الساحل اللبناني. وفي العام ٦٣٥ م وما بعده، استمر التوسيع الإسلامي حتى شمل المناطق اللبنانية - وقتذاك - كلها^(٢).

يدرك هنا، أن لغة قاطني لبنان، في ذلك الوقت، كانت الآرامية، ثم اللغة السريانية عندما تنصرت المنطقة وأصبحت اللغة تسمى السريانية عوضاً عن الآرامية^(٣).

في العهد الأموي، وتحديداً في القرنين السابع والثامن للميلاد، شهد لبنان تغييرًا في الواقع السكاني، مقروراً بتغيير جذري في الثنائية اللغوية: سرياني - عربي، بفعل الهجرة إلى لبنان؛ هجرة عربية من سوريا إلى الداخل اللبناني وساحله، وهجرة الجراجمة إلى المنطقة الشمالية، ممن كانوا يسعون للعمل في الخدمة الكنسية، والذين أطلق عليهم بعض المؤرخين اسم «المَرَدَة»، الذين سرعان ما اندمجوا مع نصارى لبنان، وشكلوا الطائفة المارونية^(٤).

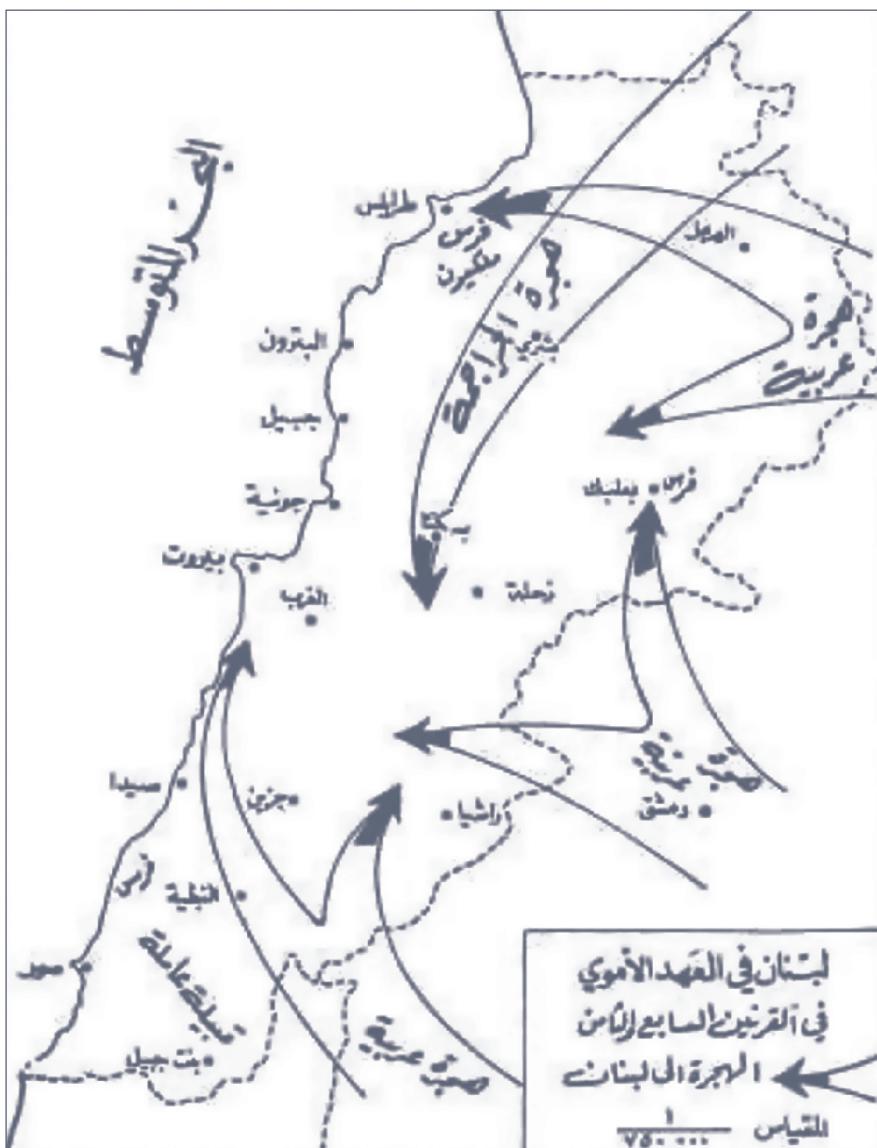
(١) ابن كثير، الحافظ (أبو الفداء): البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٥-١٦ (سنة ٣ للهجرة)، (معركة اليرموك).

(٢) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٨١، (معركة اليرموك).

(٣) حتي، فيليب: تاريخ لبنان، ص ٤٥٠-٥١.

(٤) مكي، محمد علي: لبنان ٦٣٥-١٥٦٦ من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ص ٤٤-٤٦. وحتى، مرجع سابق، ٣٩٨-٣٠٣.

الشكل (٢): خارطة الهجرات والفتح العربية في لبنان



المصدر: محمد علي مكي: لبنان (٦٣٥-١٥١٦) من الفتح العربي إلى الفتح العثماني. ص ٣١٧.

● في منتصف القرن الثالث عشر، عند مستهل عهد المماليك:

كانت اللغة العربية قد بلغت انتشاراً مميزاً في أنحاء بلدان الهلال الخصيب، باستثناء «جزر لغوية» متفرقة، بين الطوائف المسيحية من يعقوبة ونساطرة وموارنة^(١). وهؤلاء، كما يذكر المؤرخ حتى: «يستخدمون أحرف الهجاء الكلدانية، إنما يتكلمون لغة العرب، فيبدو أنهم من موارنة فلسطين والمنطقة الساحلية»، ويضيف حتى أن لغة الموارنة كانت في تلك الحقبة ثنائية اللغة: السريانية والعربية^(٢).

● مرحلة العثمانيين (١٥١٦-١٩١٨م):

بظهو والعثمانيين - الأتراء على مسرح السياسة في لبنان، سنة ١٥١٦م^(٣). تغير المشهد اللغوي، فقد اعتمدت اللغة التركية لغةً رسميةً للدولة. أما اللغة العربية فقد ظلت لغة التداول بين المتكلمين العرب^(٤). وظهر مصطلح (الوطنية) حسراً بعموم المسلمين، وهؤلاء ترك شؤونهم الدينية والدنيوية إلى فئة «العلماء»، فكانشيخ الإسلام يرأس جماعة العلماء التي كانت تضم معلمين في المدارس الدينية التابعة للمساجد والجوامع، والقضاة والمفتين^(٥).

أما «الوطنية» في الطوائف المسيحية أو اليهودية، فهوئلاء بحسب نظام «الملة» هم رعايا عثمانيون، ولكنهم ينتظمون في طوائف مستقلة، يرعى شؤونها رؤساؤها الروحيون^(٦).

(١) حتى، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

(٢) حتى، ٤٣٠-٤٣١، ٤٣٧، ٤٣١. ومككي، مرجع سابق، ٢٧٧.

(٣) مككي، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(٤) حتى، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

(٥) حتى، مرجع سابق، الصفحة السابقة نفسها.

ثم، كانت مرجعيات هذه الطوائف المسيحية، ثقافياً، ولغوياً، تنظم في اتجاهات ثلاثة:

- ١- اتجاه تبشيري (بريطاني، أميركي، ألماني) للمدارس الأرثوذك司ية.
- ٢- اتجاه تبشيري فرنسي للمدرسة المارونية التي استقطبت أغلبية الطلاب من مجموعة طلاب الإرساليات الأوروبية.

٣- اتجاه خارج النطاقين السابقين يتمثل في مدارس «وطنية»، تستقي في منهجها النموذج الغربي مشوّباً بالثقافة اللبنانية، شبه العلمانية^(١).

● أبرز السياسات اللغوية (١٩١٨ م- حتى الوقت الحاضر)

عقب سقوط الدولة العثمانية في العام ١٩١٨، وبناءً على ما جاء من مقررات مؤتمر سان ريمو في نيسان / إبريل ١٩٢٠، أعطيت فرنسا، باعتبارها من ورثة السلطنة العثمانية المنحلة، الانتداب على كلٌّ من سوريا ولبنان^(٢). وقد جاء في وثيقة الانتداب، «المادة ٨ - تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الضمير التامة، كما تضمن حرية القيام بجميع الشعائر الدينية التي تتفق مع النظام العام والآداب. ولا يجوز أن يقع شيء من التمييز وانتفاء المساواة بين سكان سوريا ولبنان بسبب اختلاف الجنس أو الدين أو اللغة ..»، «وتقوم الدولة المنتدبة بإنماء التعليم العام باللغات الوطنية المستعملة في أراضي سوريا ولبنان. ولا تُمْسَّ على الإطلاق حقوق الطوائف في حفظ مدارسها رغبةً في تعليم أبنائها وتربيتهم بلغتهم الخاصة، على شرط أن تطبق أعمالها على الأوامر العامة التي تصدرها الإدارة في شأن التعليم العام ..». «المادة ١٦ - إن اللغتين الفرنسية والعربية تعتبران رسميتين في لبنان وسوريا»^(٣).

(١) ديب، كمال: هذا الجسر العتيق، ص ٨٣-٨٤.

(٢) حتى، مرجع سابق، ص ٥٩٣-٥٩٦.

(٣) أبيلا، روبيه: أطوار الحكم في لبنان، ص ٨.

وتم تكرار مضمون المادة ١٦ في سنة ١٩٦٧ م، في نص المادة ١١ - «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، وسيُتَّخذ قانون خاص يحدّد الأحوال التي تستعمل بها»^(١).

أمّا في مرحلة الاستقلال، وفي البيان الوزاري الأول، فأعيد نص المادة ١١ بلا تعديل، إلا في الصياغة: نص المادة ١١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩) «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أمّا اللغة الإفرنجية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون».

● **ثانياً: أبرز اتجهادات التخطيط اللغوي، الداخلية ضمن تغطية التقرير**

- ١- شهدت «الإلزامية اللغوية للعربية» التي تضمنها البيان الوزاري، في حكومة الاستقلال الأولى، ترجمة عملية شاملة في وزارات الدولة. لكن التطبيق الإجرائي في إدارات الدولة كافة استلزم استثناءات لغوية اقتضتها طبيعة التعامل اللغوي مع الدول والشركات الأجنبية، أو الأفراد الأجانب، وهو ما تمثل في اعتماد «اللغة الثانية» ولا سيما الفرنسية، أو الإنكليزية، في إبرام الاتفاقيات الثنائية، أو العقود، أو الوثائق.

هذا الواقع الإجرائي في التعامل اللغوي تمثل زمنياً في مراحل متتالية، وفق متطلبات الوزارة وخصوصيتها الوظيفية في التعامل مع الفريق الآخر «الأجنبي». وفي الجدول الآتي الرقم (١)، رصد لهذا الواقع اللغوي، المستجد في الوزارات، مقروناً بالقانون، أو المرسوم، أو القرار الخاص بكل وزارة على حدة:

(١) أبيلا، روبي: أطوار الحكم في لبنان، ص ١١.

الجدول رقم (١) :

الرسوم الاشتراعي	الوزارة
رقم (٩٨١٢) تاريخ ٤-٥-١٩٦٨ استثناء بعض أنواع عقود الضمان من التحرير باللغة العربية عملاً بأحكام المادة ١٠ من قانون الضمان	وزارة الاقتصاد
الرسوم: المادة ٤٢ - ب من الباب الأول (واجبات أطباء الأسنان) ما يلي: «تحرر الوصفات والشهادات والإفادات باللغة العربية الرسمية، ويمكن تحريرها باللغتين الفرنسية والإنكليزية»	وزارة الصحة
”يجب أن ينظم عقد التأمين باللغة العربية“ / المادة ١١٧ ما يلي: القرار ”	وزارة العمل
القانون: رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٠١ لا ينص قانون تنظيم وزارة الخارجية والمغتربين على اللغة الرسمية للوزارة، لكنه يلزم الوزارة باستخدام اللغة العربية في جميع مراسلاتها الرسمية مع المواطنين.	وزارة الشؤون الاجتماعية
القرار: المادة ٦١ عدلت عام ١٩٨٥ : من الشروط للاشتراك في المبارزة (مباراة الدخول الى معهد مجلس القضاء الأعلى) أن يكون ”متقناً اللغة العربية وإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية“	وزارة العدل
القرار: المادة ١٦٨٩٦ اعتماد اللغة العربية (اللغة الرسمية في لبنان) في جميع المراسلات والتقارير مع مصرف لبنان مالم تحل دون ذلك ضرورة استعمال مصطلحات غير معرفية وأجهزة تقنية معينة تعتمد اللغات الأجنبية في تشغيلها وذلك تحت طائلة رفض وإعادة أبيه مراسلات أو تقارير واردة بعد تاريخه ومحررة بغير اللغة العربية“	وزارة المالية
الرسوم: يذكر استخدام اللغة العربية في مرسوم تنظيم وزارة الزراعة اللبناني رقم ٥٤٦ / ١٩٩٤ في العديد من المواد، من أهمها: المادة الأولى: تنص هذه المادة على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة».	وزارة الزراعة
المادة الخامسة: تنص هذه المادة على أن «جميع المراسلات الرسمية داخل الوزارة وجميع الوثائق الصادرة عنها يجب أن تكون باللغة العربية».	

الوزارة	المرسوم التشريعي
وزارة الصناعة	<p>القانون: رقم ٦٤٦ تاريخ ١٩٩٧/٦/٦، المادة الأولى: تنص هذه المادة على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد».</p> <p>المادة الخامسة: تنص هذه المادة على أن «جميع المراسلات الرسمية داخل الوزارة وجميع الوثائق الصادرة عنها يجب أن تكون باللغة العربية».</p> <p>المادة السادسة: تنص هذه المادة على أن «الامتحانات والمبارات التي تُنظمها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية».</p> <p>المادة التاسعة: تنص هذه المادة على أن «جميع اللوحات واللافتات والإعلانات التي تصدرها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية».</p>
وزارة الأشغال العامة	<p>المرسوم: استخدام اللغة العربية في مرسوم رقم ١٤١٤٣ تاريخ ٢٠١٩/٨/١٥ (تنظيم وزارة الأشغال العامة والنقل):</p> <p>يُذكر استخدام اللغة العربية في مرسوم رقم ١٤١٤٣ تاريخ ٢٠١٩/٨/١٥ (تنظيم وزارة الأشغال العامة والنقل) في العديد من المواد، من أهمها:</p> <p>المادة الأولى: تنص هذه المادة على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة».</p> <p>المادة الخامسة: تنص هذه المادة على أن «جميع المراسلات الرسمية داخل الوزارة وجميع الوثائق الصادرة عنها يجب أن تكون باللغة العربية».</p> <p>المادة السادسة: تنص هذه المادة على أن «الامتحانات والمبارات التي تُنظمها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية».</p> <p>المادة التاسعة: تنص هذه المادة على أن «جميع اللوحات واللافتات والإعلانات التي تصدرها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية».</p>
وزارة الشباب والرياضة	القرار: المادة ١٦ من القرار ١٤٠٦٤ لسنة ١٩٩٣: لغة الاتحاد هي اللغة العربية.
وزارة الثقافة	القانون: رقم ٦١٥ لسنة ١٩٩٣ ينص قانون تنظيم وزارة الثقافة على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة
وزارة الإعلام	٢٠٠٤/١٨١ ينص قانون المطبوعات على أن جميع المطبوعات في لبنان يجب أن تكون باللغة العربية

الوزارة	المرسوم التشريعي
وزارة الدفاع الوطني	المرسوم التشريعي رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ ينص قانون تنظيم الجيش على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجيش اللبناني
وزارة البيئة	القانون رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩: حدد هذا القانون اللغة العربية كلغة رسمية لجميع معاملات وزارة البيئة، بما في ذلك المراسلات، الوثائق، والقرارات.
وزارة الاتصالات	القانون رقم ٤٣١ لسنة ٢٠٠٢، ينص قانون تنظيم وزارة الاتصالات على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة.
وزارة التربية والتعليم العالي	٢٠٠٣/٣٤ القرار: ضافة تدريس مادة اللغة العربية إلى كافة الاختصاصات في جميع مستويات التعليم المهني والتقني
وزارة الداخلية	القانون رقم ١٥٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٩، لا ينص قانون تنظيم وزارة الداخلية والبلديات على اللغة الرسمية للوزارة، لكنه يلزم الوزارة باستخدام اللغة العربية في جميع مراسلاتها الرسمية مع المواطنين.
وزارة الطاقة والمياه	القانون رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠٠٢، لا ينص قانون تنظيم وزارة الطاقة والمياه على اللغة الرسمية للوزارة، لكنه يلزم الوزارة باستخدام اللغة العربية في جميع مراسلاتها الرسمية مع المواطنين.

٤- شهد القطاع التعليمي العام، الرسمي، تحولاً تدريجياً في لغة التدريس تمثل في اعتماد الثنائية اللغوية: عربي - فرنسي، عربي - إنكليزي، ثم تدرج إلى اعتماد الفرنسية، أو الإنكليزية، مسقطاً بذلك اعتماد العربية (١)، وهو ما سنناقشه لاحقاً.

واعتمدت الثلاثية اللغوية في «المناهج الجديدة» الصادرة عن المركز التربوي، في المرحلة التكميلية (المتوسطة)، في المواد العلمية ، مثال على ذلك ، كتاب السنة السادسة ، مادة الرياضيات . وفي الجدول الآتي (الرقم ٢) بيان ذلك:

الجدول (٤): اللغات المعتمدة في كتاب الرياضيات، في السنة السادسة

السنة / الجزء	الكتاب	اللغة
السادسة - الجزء الأول الطبعة التاسعة ٢٠١٠ (الطبعة الأولى ٢٠٠٠)	بناء الرياضيات (التعليم الأساسي)	العربية
Basic Education	Building up Mathematics 6th Grade	الإنكليزية
Éducation de Base 12 impression 2011	Construire les Mathématiques 6e année	الفرنسية

٣- شهد التعليم الجامعي الرسمي (الجامعة اللبنانيّة) اعتماد اللغة الأجنبية في التدريس، وتحديداً في مواد الرياضيات والعلوم النظرية والتطبيقية.

وفي رصي لخمسين جامعة، وكلية، ومعهد، بما فيها الجامعة اللبنانيّة الرسمية، تبيّن أن التعليم باللغتين الإنكليزية والفرنسية يشمل: الرياضيات والعلوم النظرية والتطبيقية، ويندرج في ذلك اختصاصات: الطب والصيدلة والصحة العامة، وطب الأسنان، والعلوم التكنولوجية.

وفي فرز تفصيلي لهذه الجامعات من حيث اللغات المعتمدة في المواد المشار إليها أعلاه، يتبيّن الآتي:

١- الجامعات التي تعتمد اللغة الإنكليزية (لغة تدريس): ١٦ جامعة، و٤ كليات، ومعهد واحد.

٤- الجامعات التي تعتمد اللغة الفرنسية (لغة تدريس): ٣ جامعات ومعهد واحد.

٣- الجامعات التي تعتمد اللغة العربية (لغة تدريس): ٣ جامعات وكلّيتان.



٤- الجامعات التي تعتمد اللغتين العربية والإنكليزية، أو العربية والفرنسية: ٥ جامعات.

٥- الجامعات التي تعتمد اللغتين الإنكليزية والفرنسية: ٧ جامعات.

٦- الجامعات التي تعتمد اللغات الثلاث (العربية وإنكليزية والفرنسية):
٣ جامعات.

٧- الجامعات التي تعتمد العربية والفرنسية: معهد واحد.

• وفي المحصلة تتصدر اللغة الإنجليزية لغة التعليم العالي في لبنان^(١).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:

• أولاً: تحليل لأبرز القضايا التي تعالجها السياسات اللغوية في لبنان

١- الواقع التعليمي، من منظور الواقع القانوني

ارتکز الواقع القانوني للتعليم، في لبنان، على التشريع الداخلي الذي صادق فيه لبنان على مختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعليم، لا سيما الاتفاقية الدولية المتعلقة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. وأبرز هذه التشريعات ما جاء في المادة ١٠ من الدستور اللبناني، في الفصل الثاني من مقدمة الدستور الصادر في ٣ أيار / مايو ١٩٢٦، مع جميع تعدياته، ومقدمة الدستور (مضافة وفقاً للقانون الدستوري رقم ١٨، تاريخ ٢١/٩/١٩٩٠م، على أن: «التعليم خُرُّ في لبنان ما لم يخل بالنظام العام، أو ينافي الآداب، أو يتعرّض لكرامة أحد

(١) المصدر: دليلك إلى الجامعات في لبنان، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، ط ١٤ (١٦٠ص)، بيروت-لبنان.

الأديان أو المذاهب. ولا يمكن أن تُمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً لأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

هذا النص بكامله، سلك مساره التنفيذي القانوني في الترخيص الرسمي للمدارس والجامعات والمعاهد والكليات الخاصة، التابعة للعديد من الطوائف: الإسلامي منها والمسيحي، على حد سواء، إضافةً إلى المؤسسات التعليمية التابعة لجمعيات مدنية، أو التابعة لأفراد ذوي شخصية معنوية، وفق ما جاء في قائمة «بيانات القرارات المستقلة والعرضية».

لغة التعليم، في النص الدستوري والتطبيق، من منظور السياسة اللغوية:

في العام ١٩٤٦، صدر المرسوم رقم ٦٩٦٨، ونصه: «تدرس جميع المواد في المرحلة الابتدائية باللغة العربية»، وهذا يعكس الوعي التربوي المبني على فهم دور اللغة الأم في هذه المرحلة. لكن المشرع أغفل لغة التعليم في المراحلين المتوسطة والثانوية حتى العام ١٩٦٨؛ فقد جاء في المرسوم رقم ٩٠٩٩ «إلا أنه في المراحلتين المتوسطة والثانوية يمكننا استعمال اللغتين الفرنسية وإنكليزية لتدرис مواد الرياضيات والعلوم».

ما جاء في المرسوم السابق، وتحديداً عبارة «يمكننا استعمال اللغتين الفرنسية وإنكليزية لتدرис مواد الرياضيات والعلوم..»، بقي بلا مسوغ قانوني يحدد الأحوال التي تستعمل بها الفرنسية، أو سواها من اللغات الأجنبية.

ثم زاد الغموض لاحقاً، في «خطة النهوض التربوي في لبنان» الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإإنماء (١٩٩٤م)، حين عدّ في أطر السياسة التربوية فلسفتها ومبادئه، بما حرفيته: «(٤): تهتم (المناهج) باللغات الأجنبية،

وسيلة افتتاح على مختلف الحضارات والثقافات والعلوم، وأداة تعزيز للعلاقات الاقتصادية»^(١)

يضاف إلى ما سبق، أن المادة ١١ في نص الدستور، المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ تنص على أن: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية»، ولم يُشر النص إلى المراحل التعليمية موضوع تطبيق النص، كما لم يرد في نص المادة ١١ ما يشير إلى استثناء التعليم الخاص من مفاعيل المادة المذكورة.

٤- الحقوق اللغوية للأقليات، الأرمن في لبنان، نموذجاً

تشكل الحقوق اللغوية للأقلية الأرمنية في لبنان واحدة من الالتزامات التي تقع على عاتق سلطات الدولة، التي تتم ترجمتها بالاعتراف باستخدام اللغة الأرمنية، في مجتمعها الأرمني، في مجالات الحياة كافة، وهو ما يعكس الالتزام بحقوق الإنسان المرتبطة باللغة، باعتبارها واحدة من المعايير المرتبطة بكيفية معالجة القضايا اللغوية أو قضايا الأقليات في البلد المضيف.

وقد تمثلت معالجة القضية اللغوية الأرمنية بمنهج قوامه: الاعتراف باللغة الأرمنية، لغة متداولة في لبنان، إلى جانب العديد من اللغات الأجنبية، والتنفيذ الإجرائي الذي ترجم بحق التعبير الإعلامي المتمثل في إصدار الصحف باللغة الأرمنية، ومن أبرزها: أرتاك (صحيفة يومية) تصدر في بيروت، وقد تأسست في العام ١٩٢٧، وهي الناطق باسم حزب الطاشناق الأرمني في لبنان، كما تصدر الصحيفة ملحوظ رياضية شبابية ونسائية وأدبية وملحقاً باللغة العربية؛ أراراد (صحيفة يومية) تصدر في بيروت، وقد تأسست في العام ١٩٣٧، وهي الناطق باسم حزب الهنشاق الأرمني في لبنان؛ زارتونك (صحيفة يومية) تصدر في بيروت، تأسست في العام ١٩٣٧، وهي الناطق باسم حزب الرامغافار الأرمني في لبنان.

(١) المركز التربوي...، خطّة النهوض التربوي في لبنان، بيروت في ٨ أيار /مايو /١٩٩٤، ص ١٠.

وتمثل حق التعبير، أيضاً، بالترخيص للمدارس والمعاهد العليا الأرمنية؛ أما المدارس التي تربو على ٢٥ مدرسة فتشجع في برنامجها التعليمي على اعتماد اللغات الثلاث: الإنكليزية والأرمنية والعربية، وهي، جمِيعاً، تنفذ البرنامج التعليمي الحكومي بمستوى امتحان الشهادتين المتوسطة والثانوية.

اما التعليم العالي فيتمثل في معهد هايكازيان (في بيروت) الذي تأسس في العام ١٩٣٩ بموجب قانون تنظيم التعليم العالي، تاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩٦١، ثم تابعت المراسيم وفق تطور الجامعة وتعدد كلياتها، ولا سيما المرسوم رقم ٢٦٥، تاريخ ١٩٩٦م، الذي أجاز اسم المعهد بحيث يصبح كلية هايكازيان الجامعية.

ينضاف الى ما سبق ، مما يندرج في الحقوق اللغوية للأرمن ، اعتماد لغتهم الوطنية في المناطق ذات الأكثريَّة الأرمنية، في مختلف شؤون الحياة العامة، من قبيل اسم العلم، وأسماء الشوارع والساحات، والمحال التجارية، واللافتات.

في المحصلة، يمكن القول إن الاعتراف بالحقوق اللغوية للأقليات هو بمثابة مفتاح إدماجهن الحقيقي في المجتمع، وبالمقابل يكسب المجتمع مشاركة هذه الأقلية بشكل صادق وفعال^(١).

ثانياً: إشارة إلى الاتجاهات والدوافع المحركة للسياسات اللغوية في لبنان

١- حضور العامل الطائفي في نصين اثنين:

النص الأول (سنة ١٩٢٢) : وهو بيان الانتداب، الصادر عن مجلس عصبة الأمم، خلال دورته المنعقدة في لندن، بتاريخ ٢٤ تموز / يوليو ١٩٢٢، الموجَّه الى كل المؤسسات والهيئات الرسمية في لبنان، حيث يذكر فيه:

– «أن تعمل (السلطة المنتدبة) على تنمية التعليم العام عن طريق اللغات المحلية المعمول بها في أراضي سوريا ولبنان» [المادة ٨، الفقرة ٢].

(١) «الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية - دليل عملي للتنفيذ»، المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنيَّة بقضايا الأقليات، ريتا إسحاق، جنيف، آذار ٢٠١٧.

- «ألا تمسّ، على الإطلاق، بحقوق الطوائف، وأن تتعهّد الحفاظ على مدارسها التي تقوم فيها بتعليم ابنائها وتربيتهم بلغتها الخاصة» [المادة ٨، الفقرة ٣].
- «أن تمنع عن كل تدخل في شؤون الحياة الداخلية والأعراف الدينية المتبعة لدى الطوائف» [المادة ٩].
- أن تُعرب عن أنّ الفرنسية والعربية ستكونان اللغتين الرسميتين لسوريا ولبنان» [المادة ١٦].
- «الحدُّ من الرقابة على النشاطات التي تمارسها الإرساليات الدينية الأجنبية، وَقِصْرُها على الحفاظ على الأمن والأعراف السُّلْمِيَّة»^(١).

● النُّصُّ الثاني (سنة ١٩٦٦) :

- المادة ٩ (المتعلقة بحرّيَّة المعتقد): «حرّيَّة الاعتقاد مطلقة، والدولة بتاديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتケف حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على ألا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن للأهليين، على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».
- المادة ١٠ (المتعلقة بالتعليم): «التعليم خُرُّماً لم يخل بالنظام العام، أو ينافي الآداب، أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب»، و«لا يمكن أن تمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة» على أن تسير في ذلك وفقاً لأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

(١) رياط، إدمون، ج ٢، ص ٥٥٤-٥٥٥.

– المادة ١١ (عدلت بموجب قانون ١٩٤٣): «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون»^(١).

٦- حضور العامل القومي

ثقافة الفكر العربي- القومي

في مناخ نهضوي، وتنوع ثقافي، تجلّى في مطلع القرن الماضي، الذي سرعان ما انعكس على أدبيات الصراع بين القديم والجديد، ولا سيما الفكر السياسي، حيث أخذت التيارات العقائدية، على تنوع اتجاهاتها، تتأطّر في نظريات وموافق، شابها الاعتدال حيناً، والعنف حيناً آخر. في هذا المناخ بدت أفكار الطلائعين النهضويين نصوصاً أساسية في اتجاهات العديد من الأحزاب والتيارات السياسية، من أمثال فرح أنطون (١٨٧٤-١٩٢٦)، وشكيب أرسلان (١٨٧١-١٩٤٦)، وساطع الحُصري (١٨٧٩-١٩٦٨)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٥-١٩٠٢)، وسواهم.

وتجلى الاتجاه العربي في كتاب نجيب العازوري: «يقظة الأمة العربية» (١٩٠٥) بالفرنسية، «فهناك أمة عربية واحدة تضم مسيحيين ومسلمين على السواء»، وبأن من الضروري أن تقوم كنيسة مسيحية عربية صرف، أي كنيسة كاثوليكية عربية، تحل محل الطوائف المتعددة الحالية التي تمارس العبادة والتفكير باللغة العربية^(٢).

(١) المصدر: الجامعة اللبنانيّة، مركز المعلومات القانونيّة، تعريف النص: الدستور، تاريخ ٢٣/٥/١٩٢٦، عدد الجريدة الرسمية: ١٩٨٤، تاريخ النشر: ٢٥/٦/١٩٢٦، الصفحة ٦١-٦٢.

(٢) العازوري، نجيب: *يقظة الأمة العربية* (١٩٠٥) بالفرنسية. (ترجمة: أحمد أبو ملحم، ص ١٦٨-١٦٩).

القومية في اتجاهين متضادين

تمثّل الاتجاه القومي الأول بالحزب السوري القومي الاجتماعي (١٩٣٦) برئاسة أنطون سعادة (١٩٤٩-١٩٠٤)، «وعقيدته الأساسية أن هناك قومية سورية متميزة مستقلة تقطن المنطقة الواقعة بين جبال طوروس في الشمال وخليج العقبة في الجنوب، الممتدة من البحر غرباً إلى الفرات ودجلة شرقاً؛ هذه هي الأمة السورية المتميزة»^(١). وتقوم فلسفة السياسة، في هذا الحزب، على مبدأ إعادة توحيد الأمة وإعادة استقلالها السياسي، وتوحيد المجتمع عبر أمرين: فصل الدين عن السياسة، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الواسع النطاق.

أما لغة هذه «الأمة السورية» فهي اللغة العربية، فهي - عند سعادة - الروحية الواحدة، أو الشّعور الواحد المنبع من الأمة، من وحدة الحياة في محرى الزمان^(٢).

وتمثل الاتجاه القومي الثاني بـ «القومية اللبنانية» التي استندت، بدايةً، إلى واقع سياسي - جغرافي منذ العام ١٨٦٠، يتمثل بالسنجد المنفصل، القائم بفضل اتفاق دولي، وحكم ذاتي داخلي، وأكثريّة مسيحية مارونية. وتطورت الأفكار باتجاه المناداة باستقلال الكيان اللبناني، ولا يوجد أمّة لبنانية قائمة بذاتها. وكان من دعاء هذا التوجّه القومي عدّ من المثقفين اللبنانيين ذوي التربية الأوروبيّة والتفكير الأوروبي، غالباً اللغة الأوروبيّة، وفي مقدمتهم شارل قرم (١٨٩٤-١٩٦٣)، وميشال شيحا (١٨٩١-١٩٥٤) وكمال يوسف الحاج (١٩١٤-١٩٧٦)، وسعيد عقل (١٩١٢-٢٠١٤).^(٣)

(١) حتى، فيليب، مرجع سابق، ص ٦٠٧.

(٢) في رسالة إلى صديقه (شم زوجته) يقول سعادة لـ «جولبيت المير»: «لا يمكنك أن تصوري مقدار فرحتي بكتابتك بلغتنا القومية» (من الرسائل المتبادلة بين سعادة وجولبيت)، كتاب: رسائل إلى جولبيت المير (ضياء) بيروت ١٩٤٠.

(٣) حوراني، ألبرت، (ط٣/١٩٧٧)، *الفكر العربي في عصر النهضة*. دار النهار للنشر، بيروت-لبنان، ص ٣٨١-٣٨.

● **ثالثاً:** في نقاش نقاط التحول الجوهرية التي مرت بها السياسات اللغوية في لبنان
شهدت السياسة اللغوية في لبنان تحولات جوهرية تمثلت في ثلاثة أمور، هي
على التوالي:

١- سجلت ظاهرة «الانحياز» في تطوير المراسيم المتعلقة بلغة التعليم منذ عهد الانتداب الفرنسي حتى اليوم متغيرات أساسية، لصالح اللغة الفرنسية، فالمرسوم رقم ٤٦٩٨، في العام ١٩٦٨، جعل اللغة العربية لغة التعليم في الحضانة مع الإشارة إلى تمرير الأولاد عند الإمكان على التخاطب بالفرنسية. لكن ذلك أخذ يتغير على أرض الواقع، تدريجياً، لصالح التوسيع في فرض الفرنسية أو الإنكليزية في هذه المرحلة المبكرة.

٤- ظاهرة اعتماد الثنائية اللغوية في منهج مرحلة الروضة؛ وهي تعلم اللغة الفرنسية، أو الإنكليزية، إلى جانب اللغة العربية. وقد أدرج ذلك تحت عنوان: «النمو اللغوي»، ومما تضمنه:

١- يحب (ال الطفل) لغته الأم، ويستخدمها للتعبير والتواصل.

٢- يفهم ويستخدم مفردات وجمل (كذا بالأصل) باللغة العربية الفصحى البسطة.

٣- يفهم ويستخدم مفردات وجمل (كذا في الأصل) بلغة ثانية...»^(١).

٣- التحول في تعليم مواد الرياضيات والعلوم في المراحلتين المتوسطة والثانوية من العربية إلى الأجنبية (الفرنسية أو الإنكليزية)، وهو تحولٌ ما زال حتى يومنا هذا سارياً، باستثناء المدارس الخاصة التي ترغب باعتماد التدريس بالعربية. ونجد هنا التحول في مناهج الرياضيات والعلوم في المراحلتين المشار إليها، في إصدارات المركز التربوي للبحوث والإنشاء منذ تأسيسه في العام ١٩٧١ حتى اليوم، بذراعية أن اعتماد الأجنبية قد تكرَّس في تينك المراحلتين قبل إنشائه.

(١) المركز التربوي للبحوث والإنشاء، المنهج المقترن لمرحلة الروضة، ١٩٩٦ م، ص ٦.



وفي المرحلة الابتدائية قسمت الدروس بين دروس تعطى بالعربية وأخرى بالفرنسية مع زيادة عدد ساعات المواد التي تعطى بالفرنسية تبعاً لارتفاع الصف. ورغم هذا التقسيم فقد بقيت المواد التي تدرس بالفرنسية تحظى بـ ٦٧,٥ ساعة من مجموع الساعات ١٢٣ المخصصة للمرحلة الابتدائية، بينما حظيت الدروس التي تعطى بالعربية بالـ ٥٥,٥ ساعة المتبقية.

في المحصلة، يتمثل نقد ما تقدم في اعتبار تعلم اللغة في المرحلة الابتدائية عملاً تأسيسياً، فهو حجر الزاوية في السيطرة على (اللغة لأم)، وبالتالي فإن تحديد الأهداف العامة لتدريس اللغة العربية التي تتصدر العمل في المناهج اللبنانية، لا يمكن الشروع به قبل جلاء فلسفة تعلم العربية، وبيان الموقف الوطني من (رعاية) اللغة العربية الأم. وفي خلاف هذا يُمسي الشروع في وضع المناهج، والاستغراف في مفرداتها وتفاصيلها استباقاً لمنطق الأمور والأحوال، وهو تسرّعٌ يؤدي إلى فشل في مراحل تنفيذية.

القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية

• أولاً: الوصف الكمي لتوزيع السياسات اللغوية على المواضيع المختلفة

يشكّل الوصف الكمي لتوزيع السياسات اللغوية قاعدة بيانية إحصائية مسَّلة من الرصيد العام لمجمل القوانين والمراسيم والقرارات النافذة التي تمثلت في جُلّ كُمّها بالقرارات «المستقلة» و«العراضية»؛ تلك التي أسهمت في فهم مضمون القرار، إذ انعقدت الصلة بالمصدر والزمان والموضوع.

١- عدد السياسات اللغوية بقسميها المستقل والعرضي، بشكل عام:

بلغ العدد الإجمالي للقرارات بقسميها المستقل والعرضي: ٧٣ قراراً.

الجدول (٣): توزيع القرارات بحسب تواريخ إصدارها

أرقامها في المنصة	عدد القرارات	السنة
٦٥	١	١٩٢١
٦٠،٤٧	٢	١٩٢٨
٦	٣	١٩٣٨
١٦	١	١٩٤٣
٧١،٦٨،٦٧	٣	١٩٤٦
٣٦	١	١٩٤٧
٥٩	١	١٩٤٩
٥٧،٧٠	٢	١٩٥٣
٥٨	١	١٩٥٤
٧٢	١	١٩٥٩
٤٦	١	١٩٦٤
٦٦	١	١٩٦٧
٤٨	١	١٩٦٨
٥١،٦٤	٢	١٩٧٠
٣٨	١	١٩٧٢
٦٩،٥٠	٢	١٩٨٣
٤٤،٤٩	٢	١٩٨٧

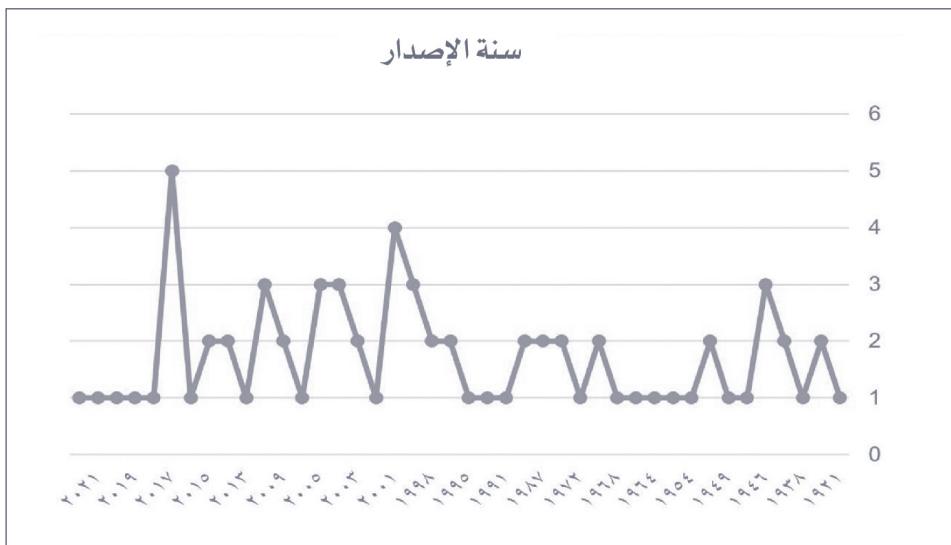


أرقامها في المنشية	عدد القرارات	السنة
٨,٧	٢	١٩٩٠
٩	١	١٩٩١
٦١	١	١٩٩٢
٧٤	١	١٩٩٥
٣٧,٣	٢	١٩٩٧
٤,٥٦	٢	١٩٩٨
٣٤,٣٥,٥	٣	١٩٩٩
٣٣,٣١,٣٢,٣٠	٤	٢٠٠١
٥٣	١	٢٠٠٢
٦٢,٦٩	٢	٢٠٠٣
٤٨,٤٥,٤٧	٣	٢٠٠٤
٤٦,٤٥,٦٣	٣	٢٠٠٥
٢٥	١	٢٠٠٦
٤٤,٤٦	٢	٢٠٠٩
٤٣,٤٢,٤١	٣	٢٠١٢
٤٠	١	٢٠١٣
١٩,٤٣	٢	٢٠١٤
١٨,١٧	٢	٢٠١٥
٥٤	١	٢٠١٦
٣٩,١٦,١٥,١٤,١٣	٥	٢٠١٧

السنة	عدد القرارات	أرقامها في المنصة
٢٠١٨	١	١٦
٢٠١٩	١	٤١
٢٠٢٠	١	١١
٢٠٢١	١	٤٠
٢٠٢٢	١	١٠

ويعرض الشكل (٣) توزيع القرارات بحسب سنوات إصدارها.

الشكل (٣): توزيع القرارات بحسب سنوات إصدارها





● بلغ العدد الإجمالي للقرارات المستقلة: ٤٤ قراراً.

الجدول (٤) التسلسل التاريخي لصدور القرارات المستقلة

رقم القرار	السنة	رقم القرار	السنة
٢٨،٢٧	٢٠٠٤	٦٥	١٩٢١
٢٦	٢٠٠٥	٦٠	١٩٢٨
٤٥	٢٠٠٦	٦	١٩٣٨
٤٤	٢٠٠٩	١	١٩٤٣
٢٣،٢٢،٢١	٢٠١٢	٦٨،٦٧	١٩٤٦
٢٠	٢٠١٣	٨،٧	١٩٩٠
١٩	٢٠١٤	٩	١٩٩١
١٨،١٧	٢٠١٥	٧٤	١٩٩٥
٣٩،١٦،١٥،١٤،١٣	٢٠١٧	٣٧،٣	١٩٩٧
١٢	٢٠١٨	٣٦،٤	١٩٩٨
١١	٢٠٢٠	٣٥،٥	١٩٩٩
١٠	٢٠٢٢	٣١،٣٠ ٣٣،٣٢	٢٠٠١
		٦٢،٦٩	٢٠٠٣

● بلغ العدد الإجمالي للقرارات العَرضية: ٦٨ قراراً.

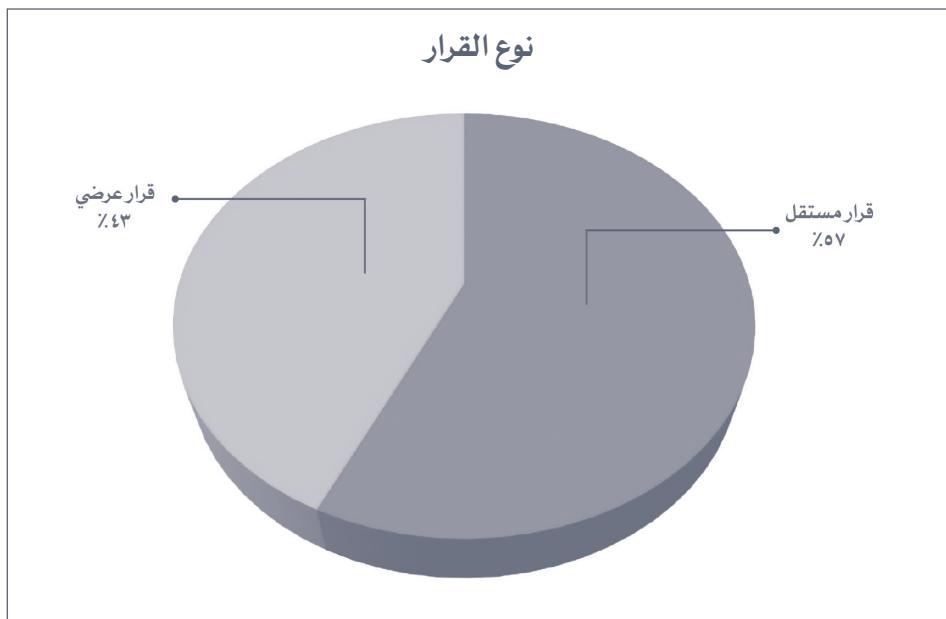
الجدول (٥): التسلسل التاريخي لصدور القرارات العرضية

رقم القرار	السنة	رقم القرار	السنة
٦٩٠٥٠	١٩٨٣	٤٧	١٩٨٨
٤٩٠٤٤	١٩٨٧	٢	١٩٤٣
٦١	١٩٩٢	٧١	١٩٤٦
٥٦	١٩٩٨	٧٣	١٩٤٧
٣٤	١٩٩٩	٥٩	١٩٤٩
٥٣	٢٠٠٢	٧٠٠٥٧	١٩٥٣
٤٥	٢٠٠٤	٥٨	١٩٥٤
٦٣٠٥٢	٢٠٠٥	٧٢	١٩٥٩
٤٢	٢٠٠٩	٤٦	١٩٧٤
٤٣	٢٠١٤	٤٨	١٩٦٨
٥٤	٢٠١٦	٦٤	١٩٧٠
٤١	٢٠١٩	٣٨	١٩٧٢



ويلخص الشكل البياني رقم (٤) التوزيع النسيي للقرارات بحسب النوعين (المستقل والعرضي).

الشكل (٤): التوزيع النسيي للقرارات بحسب نوعها



• التعليق على الجداول السابقة:

- تضمن الجدول الزمني لصدور القرارات بقسميها المستقل والعرضي، ما مجموعه ٧٣ قراراً، بدءاً من العام ١٩٢٦ وانتهاء بالعام ٢٠٢٢ م.
- يبدو من النظرة الأولى أنَّ الكمْ ضئيل، قياساً على أهمية موضوع السياسات اللغوية وتحقيقها في لبنان، سيما أنه يعاني، بحدة، تداعيات الثنائية اللغوية، والازدواجية: الفصحي والعامية، وتشبث الطوائف المتعددة في مجتمعه بلغاتها الأم.

٣ - قد يكون بيان هذا التساؤل مقررناً بالواقع السياسي الذي عرفه لبنان، بدءاً من التقسيم، ثم الانتداب الفرنسي، ثم مرحلة الاستقلال في العام ١٩٤٣؛ فقد عملت القنصلية الأجنبية، ولا سيما فرنسا وإنكلترا، ثم أمريكا على غرس الإرساليات والرهبانيات في لبنان (وسائل بلاد الشام) ما جعل الثنائيّة واقعًا سياسيًّا - ثقافيًّا - تعليميًّا - تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر.

فكان من البديهي أن تبقى القرارات المتعلقة بالأجانب سرية، إلا ما ندر منها، يترجم إلى العربية، ويعلن رسمياً. لذا فالسنوات ١٩٢٦ حتى ١٩٤٣ لا تتضمن قرارات منشورة في معظم الأحيان.

٤ - أما القرارات الصادرة عقب الاستقلال فكمها ضئيل أيضاً جراء سياسة عدم الرغبة - حكومياً - في مسألة الثنائيّات اللغوية، لارتباطها بحق الطوائف» في التعليم الخاص بها، واعتماد لغاتها الدينية - الطقسية، أو التراثية.

٥ - لذا، غالب على الكلم الصادر من قرارات رسمية، باستثناء قرارات محدودة، التعاميم الإدارية والمحافظة في الحد الأدنى على أحادية اللغة العربية في الإدارة وبعض الموارد في المنهج التعليمي، العام والجامعي.

٦ - أما كم القرارات من حيث المستقل منها والعرضي فمرتبط بما أشرنا إليه من واقع سياسي، دفع بالمعنيين الرسميين في لبنان إلى التعامل مع القرار السياسي للغة العربية بحذر شديد، خوفاً من تداعيات سلبية في مجتمع تعددي اجتماعياً وسياسيًّا وثقافياً.

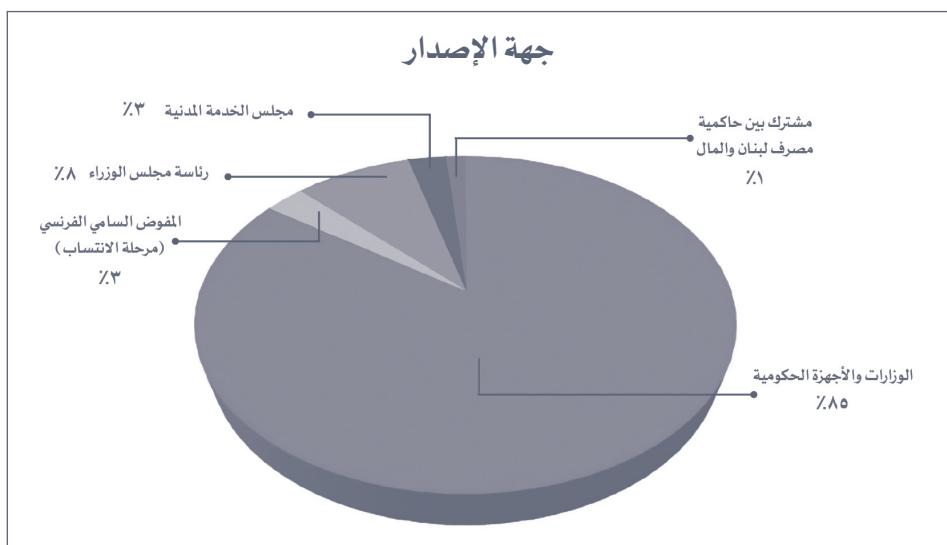
٧ - تفصيل الجهات المصدرة للسياسات اللغوية:
يلخص الجدول (٦) رقم الجهات المصدرة للقرارات.

الجدول (٦) : الجهات المصدرة للقرارات إجمالاً

العدد	جهة الإصدار
٦١	الوزارات والأجهزة الحكومية
٢	المفوض السامي الفرنسي (مرحلة الانتساب)
٦	رئاسة مجلس الوزراء
٢	مجلس الخدمة المدنية
١	مشترك بين حاكمة مصرف لبنان والمال
٧٣	المجموع

ويعرض الشكل (٥) نسبة القرارات الصادرة عن كل جهة حكومية منها إلى المجموع الكلي للقرارات.

الشكل (٥) : نسبة القرارات الصادرة عن كل جهة حكومية إلى المجموع الكلي للقرارات



وكما يظهر فإن الوزارات، على وجه التحديد، هي أكثر الجهات إصداراً للقرارات المتعلقة بالسائل اللغوية بنسبة تبلغ ٨٥٪ من المجموع الكلي للقرارات، أمّا مجلس الوزراء فلم يصدر عنه إلا ٦ قرارات فقط. ويعرض الجدول (٧) مزيداً من التفصيل بخصوص الوزارات والأجهزة الحكومية المصدرة للقرارات.

الجدول (٧): الجهات المصدرة للقرارات تفصيلاً

تفصيل الجهات المصدرة للسياسات اللغوية	
الوزارة المختصة	عدد القرارات الصادرة عنها
وزارة التربية والتعليم العالي	٤٦ (بين مستقل وعرضي)
	القرار المستقل ٣٦ والعرضي ١٠
وزارة الإعلام	٧ (القرار المستقل ٦ والعرضي ١)
وزارة الاقتصاد	٥ عرضي
وزارة الصحة	٣ عرضي
وزارة العدل	٢ عرضي
وزارة الثقافة والأونيسكو	١ مستقل
وزارة الزراعة	١ عرضي
وزارة الخارجية والمعتربين	١ عرضي
وزارة الداخلية	١ مستقل
وزارة العمل	١ عرضي
المفوض السامي الفرنسي (مرحلة الانتداب)	٢
مشترك بين الخارجية والمالية	١ عرضي
مشترك بين العدل والمال والاقتصاد	١ عرضي

تفصيل الجهات المصدرة لسياسات اللغوية	
الوزارة المختصة	عدد القرارات الصادرة عنها
مشترك بين حاكمة مصرف لبنان والمال	١ عرضي
مشترك بين رئيس المجلس الأعلى للبورصة وزارة المال	١ عرضي
مجلس الخدمة المدنية	٢ عرضي

● التعليق على الجدول والرسم البياني:

- تصدرت وزارة التربية والتعليم العالي قائمة القرارات المستقلة والعرضية بنسبة بلغت ٤٦ قراراً، أي ٣٦٪ للمستقل و ١٠٪ للعرضي، وهذا الفارق لصالح القرار المستقل مردّه إلى كم التوجيهات والتعميم الرسمية الواجب اعتمادها في الحقل التربوي العام، إدارياً وتسيير مناهج، وأسس نظام المعادلات، وامتحانات الدخول إلى السلك التعليمي. فالكم العدد، هنا، قياسياً، على تشعب الإدارة التربوية، ومتطلباتها يجعل هذه الوزارة مميزة من سواها.
- لكن الجانب التسييري للقرارات فاق كثيراً القرارات ذات الطابع السيادي للغة الوطنية.
- يضاف أن القرارات ذات الصلة بالتراخيص والمعادلات، وهي جانب إجرائي، ساعد على تفاصيل عدد القرارات في هذه الوزارة.
- أما الجانب السلبي في مضمون الجدول فهو المتعلق بالقرار الأحادي لكل وزارة من الوزارات التسع، وهي وزارات وازنة لجهة علاقتها بالمسألة اللغوية، ولا سيما وزارة الثقافة.

ثانياً: تحليل مجالات القرارات اللغوية

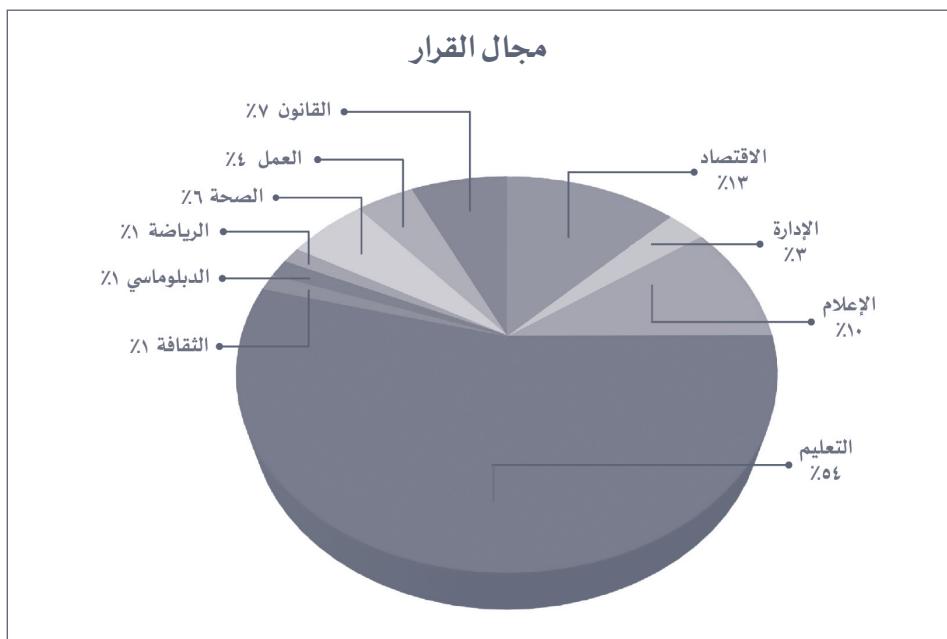
توزعت القرارات الصادرة فيما يخص السياسة اللغوية على عدد من المجالات يلخصها الجدول رقم (٨)

الجدول (٨): توزيع القرارات على المجالات

العدد	مجال القرار
٩	الاقتصاد
٦	الإدارة
١	الثقافة
١	الدبلوماسي
٣٩	التعليم
١	الرياضة
٤	الصحة
٣	العمل
٥	القانون
٧	الإعلام
٧٢	

وكما يوضح الجدول أعلاه، فإن التعليم كان هو المجال الأبرز، حيث تجاوزت القرارات الصادرة في هذا المجال نصف المجموع الكلي للقرارات بنسبة بلغت ٥٤٪ كما يوضح الشكل (٦) أدناه، يليه بفارق كبير مجال الاقتصاد، ثم الإعلام.

الشكل (٦): توزيع القرارات على المجالات



ويمكن القول إن مجالات القرارات اللغوية من حيث الشق الكيفي، قد اندرجت في اتجاهات ثلاثة، هي:

١- الاتجاه السياسي- الاجتماعي

فقد بدا جلياً في البيان الوزاري، لحكومة الاستقلال الأولى (في العام ١٩٤٣) مسألتان محوريتان؛ الأولى منها، انعقاد الصلة بين الهوية الوطنية اللبنانية والتوجه العربي، وهو منعطف تاريخي في تكوين لبنان السياسي. والثانية انعقاد الربط بين الهوية واللغة العربية، وهو موضوع مختلف في مضمونه وشكله عن المسألة الأولى؛ فالنص الرسمي، بحرفيته جاء تكراراً للنص الصادر عن مؤتمر سان ريمو (في إيطاليا) في العام ١٩٢٠، الذي اعتمدته «عصبة الأمم» وقتذاك، وفيه «صارت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي بقيود، من أبرزها: اعتبار اللغة الفرنسية واللغة العربية لغتين رسميتين. غير أنّ لغة

التعليم الرسمي في المدارس هي اللغة العربية»، ثم تكرر المضمون السابق في العام ١٩٦٧، في نص المادة ١١، بما حرفته: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، وسيتخذ قانون خاص يحدد الأحوال التي تُستعمل بها».

فقارن ما سبق بنص المادة ١١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩): «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تُستعمل بها بموجب قانون».

ما نخلص إليه من مقارنة النصوص الثلاثة، هو أنَّ ما جاء في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال لا يعدُ إعادة الصياغة الشكلية لعبارة « وسيتخذ قانون يحدد الأحوال التي تُستعمل بها» (أي الفرنسية).

هذه الصياغة الشكلية شكلت، ضمناً، اعترافاً دستورياً باللغة الفرنسية، توازي دستورية اللغة الوطنية - العربية.

ثمَّ تطورت هذه الثنائية اللغوية من الناحية التنفيذية لصالح اللغة الفرنسية التي انتشرت بفعل عامل دستوري أعطى الحق للطوابق باعتماد التي تناسبهم في التعليم الخاص، شريطة التقييد بالنظام العام للمناهج، وهو ما أعطى توسيعاً سريعاً لغة الفرنسية على حساب اللغة العربية.

٤- الاتجاه التعليمي - الثقافي

على الرغم من انتشار العربية لغة تواصل في المجتمع اللبناني، إلا أنَّ هذه اللغة «الوطنية» شهدت تراجعاً تدريجياً في مناهج التعليم بقسميه العام والجامعي، جراء التوسيع في اعتماد اللغة الأجنبية - الفرنسية، أو الإنكليزية، في تعليم مواد العلوم والرياضيات، في القطاعين الرسمي والخاص على حد سواء.



فالعربية تعد ذات طابع محوري في هذا الاتجاه، وهو ما أدى إلى نتائج سلبية على صعيد الفكر؛ فالمتعلم الذي ينشأ منذ صغره على التداول بالإنجليزية، في تعلمه ومطالعاته ومحاورته مع الآخرين، سينسلك تدريجياً بتأثير ثنائية اللسان، إلى الترجيح والتمايز وخلخلة الاتنماء، في الوقت الذي يحتاج فيه، هذا الناشئ، إلى تجدُّر لغته الأم في فكره ولسانه وعواطفه، بما يجعل حياته الطبيعية تنساق واللغة التي تشكّل هويّته الفردية، ومحيطه الأسري والاجتماعي.

لكن المسار المغاير لطبيعة الحياة، والانسياق لمؤثرات مناخ اللغة الثانية سيؤدي، بشكل عفوي ومتدرج، إلى معادلة جديدة مفادها أن اللغة الأم لم تعد قادرة على تتبع حياة الناشئ، في الوقت الذي تمكّنت، فيه، اللغة الثانية من المَسْك بالحياة الجديدة، وصارت يوماً في يوماً العامل الاجتماعي، واللغوي في حياته.

٣- الاتجاه اللغوي

سجل الاتجاه اللغوي الذي عرفه لبنان خلال ثلاثة عهود (الاحتلال العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فالانتداب الفرنسي حتى العام ١٩٤٣، ثم مرحلة الاستقلال الوطني) ثلث نقاط تميّزت، في حال اعتماد المقارنة في بنيتها ومسارها الزمني وما سجلته من تداعيات؛ مُلتبسة.

أما النقطة الأولى فتتمثل بانحسار العربية الفصحى، في المرحلة العثمانية، جراء انعدام الحد الأدنى من المعارف والثقافة، طيلة أربعة قرون من التجهيل القسري. وبالتالي لا غرابة تذكرة إذا بدت العربية في حالة تراجع لم تشهد اللغة في تاريخها العام.

بالمقابل، نشطت المؤسسات التربوية الفرنسية والكاثوليكية في النصف الثاني من القرن التاسع التي نشأت حولها جامعة القديس يوسف اليسوعية، إضافة إلى العديد من المدارس التي أنشأها اليسوعيون في أماكن عدّة في زحلة وتعنيف وبكفيا وجزين، وبالموازاة كانت مؤسسات الراهبات تشهد انتشاراً ملحوظاً. ويدرك فيليب حتّي «أن

عدد البنات التلميدات في مدارس هذه الرهبنة، في سنة ١٩١٤ ستة آلاف ابنة موزعات في مدارسها البالغ عددها الثلاثين»^(١).

ويذكر حتى أيضاً أن المدارس المسيحية، التابعة لفرنسا، وقetzak، المنتشرة في سورية ولبنان وفلسطين بلغت خمسمائة مدرسة تمثل عشرين مجتمعاً طائفياً، تضم بين جدرانها خمسين ألف تلميذ وتلميذة^(٢). بالموازاة كانت المدارس التابعة للإرساليات الإنكليزية تنتشر في العديد من المناطق اللبنانية. وفي مستهل العام ١٨٦٣ اتخذت الإرساليات الأمريكية قراراً بتأسيس كلية للتعليم العالي كانت تعرف بـ«الكلية الإنجيلية السورية» والتي هي اليوم الجامعة الأمريكية في بيروت^(٣).

لكن هذا الانتشار سرعان ما انتكس بالتخلي عن العربية لغة التعليم، وتم اعتماد اللغة الأجنبية بدليلاً عنها، وهو ما أرسى دعائم الثنائيات اللغوية، وساهم في إزاحة اللغة العربية تدريجياً، لا سيما في المجالين التعليمي والتعامل التجاري للشركات الأجنبية التي أمسكت بزمام الاقتصاد في «الشام» عموماً.^(٤)

والنقطة الثانية تمثل بتشريع الثنائية اللغوية في مرحلة الانتداب الفرنسي، واحتدام التنافس بين الدولتين الراعيتين للغتين الفرنسية والإنجليزية. لذا من الظاهر أن توقف دولة الاستقلال، في بيانها الوزاري، وما تلاها من حكومات متتعاقبة حتى حاضرنا، موقف العاجز عن البت بمسألة هذه الثنائية التي تجذرت في الكيان اللبناني، على مختلف مرافقه الحياتية، ولا سيما التعليم والاقتصاد والخدمات الطبية.

أما النقطة الثالثة فتتمثل بإلباس هذه الثنائيات اللغوية لبوس الطائفية حيناً، أو العودة إلى نقطة الصفر في جدل الهوية ومشروعية الكيان.

(١) حتى (٢)، تاريخ لبنان، ص ٥٤٥.

(٢) فيليب حتى، مرجع سابق، ص ٥٤٦.

(٣) يشرح حتى، ص ١٥٥٦ الأسباب التي أدت إلى إلغاء العربية. وبالمقابل يفسر سعيد الأفغاني، في كتابه حاضر اللغة العربية في الشام، (ص ٢٧-٢٥) ما وراء هذا الإلغاء.

لذا، لا يقتصر الجدل القائم حول لغة التعليم على حدوده التربوية، بل كثيراً ما يتعداه إلى صراع أعمق، يتلخص بال موقف منعروبة لبنان، وعروبة اللغة، قبولاًً أو رفضاً.

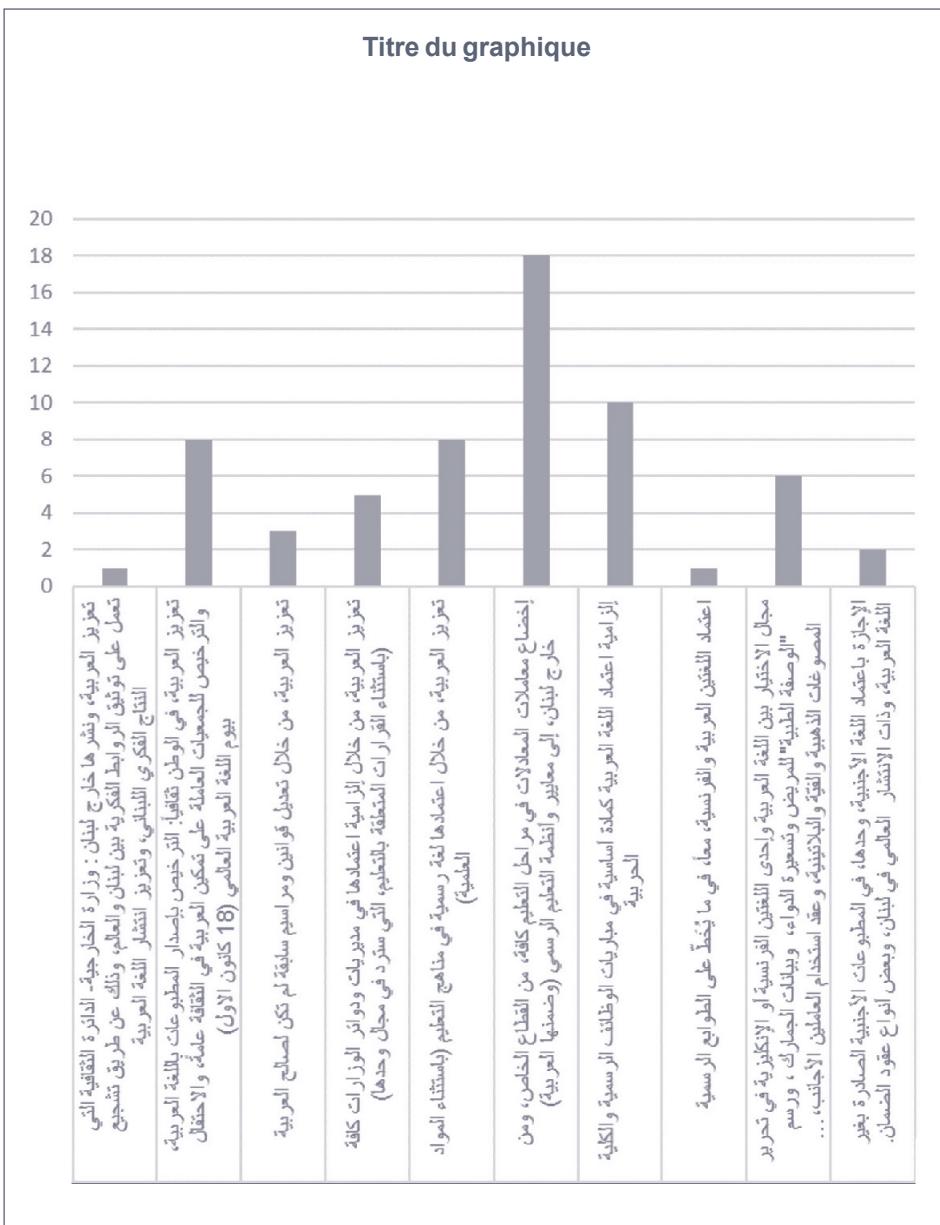
ثالثاً: الجدول والرسم البياني للقرارات بحسب الجوانب التي تركز عليها

الجدول (٩): نماذج من الجوانب التي ترتكز عليها القرارات

القرارات	المجال
٧٢/٦٣/٥٦/٤٦/٤٤/٣٩/٦/١	ما يتعلّق بهوية اللغة وتعزيز انتشارها
١٧/١١/١٠/٩/٨/٧	ما يتعلّق بتعزيز العربية، ولزومها في إصدار المطبوعات
٦٧/٤٩/٣٧/٣٥/٢٩/٥/٤/٣	ما يتعلّق بتعزيز دور العربية في التعليم الرسمي
٤٥/٤٤/٤٣/٢٢/٢١/١٨/١٦/١٥/١٤/١٣/١٢ ٣٣/٣٢/٣١/٣٠/٢٨/٢٧/٢٦/	ما يتعلّق بالدور الرقابي على التعليم الخاص، المعادلات الرسمية عموماً
٦٤/٦١/٥٧/٥٤/٥٠/٤٨/٤٥/٤٣/٤٢/٤١	ما يتعلّق باعتماد العربية مادة امتحان إلزامي في مبارزة الوظيفة الرسمية، عموماً
٧٣/٧١/٧٠/٦٩/٦٥/٥٣	ما يتعلّق باختيار اللغة الأجنبية
٤٧	ما يتعلّق باختيار اللغتين العربية وإحدى اللغات الأجنبية في مجال مشترك
٣٨/٣٤	ما يتعلّق باختيار اللغة الأجنبية وحدها

الشكل (٧) : نماذج من الجوانب التي تركز عليها القرارات

Titre du graphique



في تحليل ما تضمنه الجدول والرسم البياني:

١- في القرارين ١ و ٦ نصان دستوريان صريحان باعتبار اللغة العربية - وحدتها - لغة لبنان الرسمية.

٢- وباستثناء القرار ٣٩ (المتعلق بقرار الجمعية العامة الاحتفاء باللغة العربية) ومشاركة لبنان في هذا الأمر، فإن القرارات ٤٤ و ٥٦ و ٦٣ وأشباهه بتعاميم ملزمة موجهة إلى الإدارات العامة بوجوب اعتماد العربية. وهو ما يندرج في الجانب التنفيذي للقرارين ١ و ٦.

٣- تندرج القرارات: ٣/٤/٥٩/٣٥/٣٧/٦٧ في تفاصيل محتوى منهج اللغة العربية في التعليم وتفاصيل هذا المحتوى، ولا سيما المرحلة الابتدائية. لكن القرار ٤٩ بداعمهاً في وجوب اعتماد العربية بشكل رئيسي في مناهج معهد العلوم الاجتماعية الرسمي، وهو اتجاه يبدوا استثنائياً في مسار توجه الدولة ووزارة التعليم العالي.

٤- ما تضمنته القرارات في العناوين ٣ و ٥٤، لا تعدو «المذكّرات» التي تؤكد اعتماد العربية في إصدار المنشورات. لكن الإذن المسبق بذلك، بدا شكلياً، من الناحية التطبيقية. وأما القرارات المتعلقة باعتماد العربية في الامتحانات الآيلة إلى اختيار موظفين في الإدارات والتعليم، فهي على جانب تطبيقي منظم من خلال ما يقوم به مجلس الخدمة المدنية من دور فعال في هذا الخصوص.

- لكن تبقى القرارات المتعلقة بالدور الرقابي على التعليم الخاص، والمعادلات، والترخيص في القطاع التعليمي الخاص، شكليّة، وذات إجراءات رتيبة لا ترقى إلى مستوى تعزيز دور العربية في هذا الشأن.

٥- أما مجمل القرارات في المسألتين ٦ و ٧ فمردّها إلى طبيعة متطلبات عناوين القرارات، المتعلقة بنقابة الأسنان مثلاً (الرقم ٥٣) وبيانات الجمارك (٦٥) وتسعيرة الدواء (٦٩)، وما شاكلها.

٦- في المسألة رقم ٦، الخاص بالقرار ٤٧، إجراء شبه دولي باعتماد اللغتين في إصدار الطوابع، وهو تطبيق إجرائي متداول في الدول النامية خصوصاً.

٧- أما أحادية الإصدار باللغة الأجنبية (القراران ٣٤ و ٣٨) فموجبات الإجازة بطبع المنشورات الأجنبية، وبعض عقود الضمان تستلزم الإجراء المعتمد في لبنان.

● رابعاً: أبرز التحديات التي تواجهها اللغة العربية في لبنان، وواقع السياسة اللغوية منها

١- التحدّي الأول: الطائفية والتعددية اللغوية

تسجل القرارات المستقلة الواردة في التوزيع الكمي، من حيث الأسباب التي أدت إلى إصدارها، نقطتين أساسيتين، تتعلقان بطبيعة تكوين لبنان التاريخي، قدیماً وحديثاً.

أما النقطة الأولى فهي «الطائفية» في مفهومها، وتطورها، ومدى تأثير الاحتلalات الأجنبية التي عرفها لبنان، في تطوير الطائفية، ورسم سياساتها وفق أهواء المحتل، من عهد البيزنطيين إلى المالك فالعثمانيين الأتراك، وأخيراً الانتداب الفرنسي.

وأما النقطة الثانية التي جَبَّت بصعوبتها طرق إصدار السياسات اللغوية، وكانت عاملاً مؤثراً في ذلك الإصدار، فهي التعددية اللغوية التي انعكست مفاعيلها على التعليم والثقافة وأثرت أحياناً في رسم الهوية الوطنية.

ثم بدا التعامل مع إصدار السياسات اللغوية، في الدستور والبيانات الوزارية والتشريعات، أشبهه بانعكاس متطلبات النقطتين السابقتين على اتخاذ القرار، وبات الحذر من التعرّض أو المساس بما للطائفية أو التعددية من «حقوق مكتسبة» سيد الموقف، أو هو التشريع الملزم.

وبالتالي، غداً مصدراً للسياسة اللغوية، المعنى بعدم المس بحقوق الطوائف، وفق ما جاء في الدستور، من المُسلّمات المعتمدة على مدى عهود. وهو ما تم استثماره في الإبقاء على التعددية اللغوية، في التعليم خصوصاً.

٤- التحدّي الثاني: التجاهل الرسمي لتعريب مناهج العلوم والرياضيات

١- تطرقنا في هذا البحث إلى ثنائية لغة التعليم في لبنان، ونعود لنشدد على ظاهرة إمعان المسؤولين في الحكومات المتعاقبة، منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر في تجاهل هذه المسألة، ما يعني إقصاء اللغة العربية تدريجياً عن مناهج تعليم العلوم والرياضيات، إضافة إلى التغافل عن اعتماد الأجنبية أيضاً في تعليم الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، في القطاعين الرسميين والخاص.

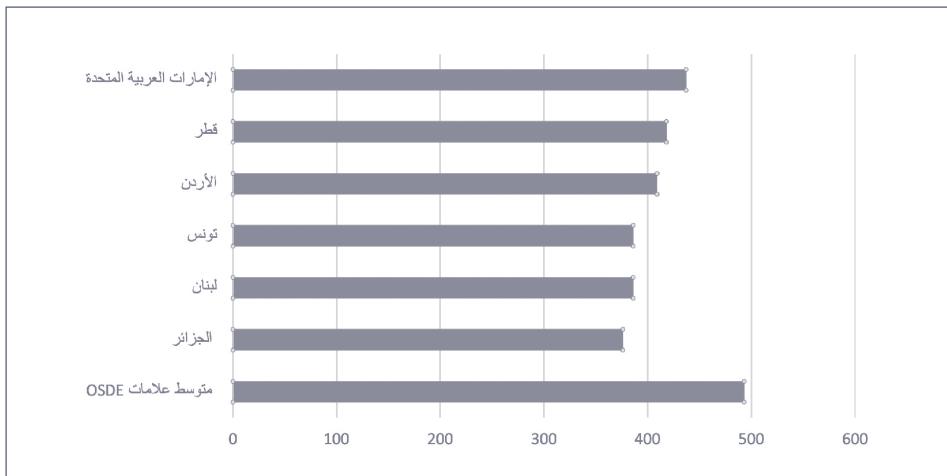
٢- وفي سبيل تقييم هذه المسألة، من منظور محايدين، نورد نماذج من التقييم الدولي المعروف بمصطلح PISA^(١) ليبيان موقع ومرتبة الطلبة اللبنانيين المشاركين.

— ويتمثل التقييم في ثلاثة رسوم بيانية، تشكل عينة من مجموع مؤشرات عدّة، لكنها تفي ببيان مستوى المشاركين اللبنانيين، في إطار المشاركين من دول عدّة، عربية وأجنبية.

وقد تقدّم الثانويون اللبنانيون، على اختلاف مناطقهم التعليمية، إلى التقييم معتمدين اللغة الأجنبية، وليس اللغة العربية.

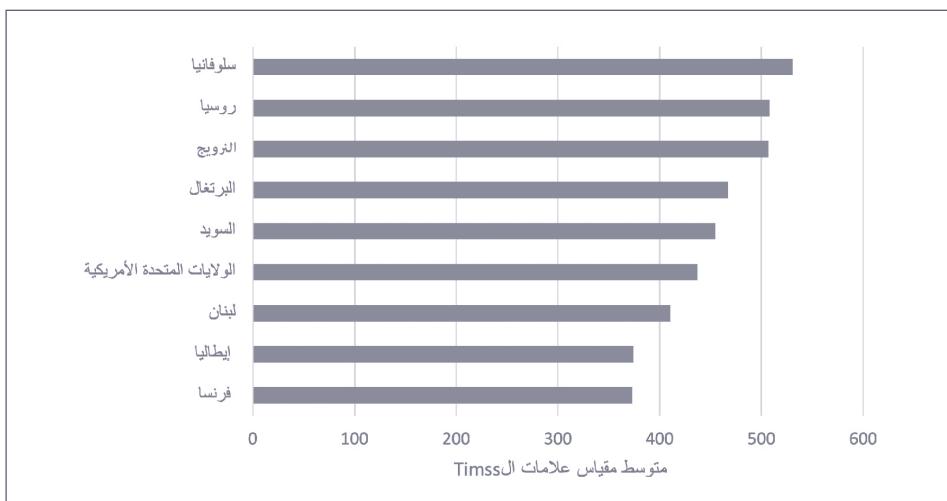
(١) ”بيزا“ هي اختصار لـ Program for international Student Assessment، وتعني «البرنامج الدولي للتقييم الطلبة». يعمل على توفير بيانات قابلة للمقارنة بهدف تمكين البلدان من تحسين سياساتها ونتائجها التعليمية.

الشكل (٨) : مؤشر موقع لبنان في تقييم مادة العلوم (PISA)



في العلوم، حصل لبنان على ٣٨٦ علامة (مثل تونس) بفارق ١٠٧ نقاط نسبية إلى المتوسط الدولي لـ PISA، والبالغ ٤٩٤ نقطة. [المصدر: مؤشر (٢٦)، ص ٥٣].

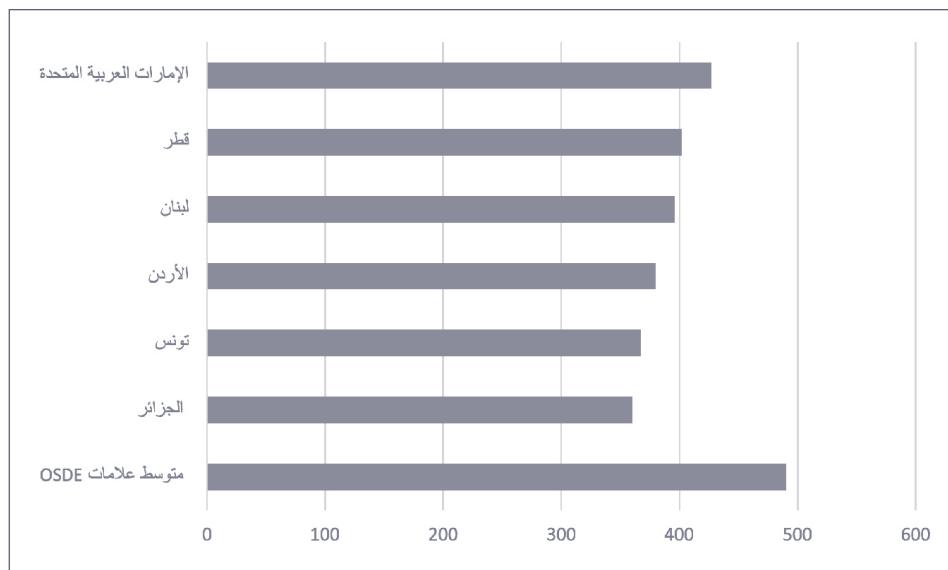
الشكل (٩) : مؤشر موقع لبنان في تقييم مادة الفيزياء (TIMSS Advanced)





حصل لبنان في الفيزياء على متوسط تقييمي بلغ ٤١٠ علامات، وقد حلّ مباشراً بعد الولايات المتحدة الأمريكية (٤٣٧) وقبل إيطاليا (٣٧٤)، وفرنسا (٣٧٣)، ولكنه بقي بعيداً عن متوسط مقاييس علامات الـ Timss advanced (٥٠٠) بـ ٩٠ نقطة. [المصدر: مؤشر ٦٨، ص ٦٠].

الشكل (١٠): مؤشر موقع لبنان في تقييم مادة الرياضيات (PISA)



في الرياضيات، بلغ متوسط لبنان ٣٩٦ علامة، وهو يقترب مع قطر (٤٠٦) وأعلى من الجزائر (٣٦٠) وتونس (٣٦٧) والأردن (٣٨٠)، ولكنه بقي بعيداً عن متوسط علامات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ ٤٩٠ نقطة. [المصدر: مؤشر ٢٦ (٣)، ص ٥٤]

خلاصة تقييمية لمؤشرات موقع لبنان في تقييم تعلم العلوم والرياضيات باللغة الأجنبية (من منظور PISA)

في قراءة نماذج من المؤشرات التي تحدد موقع لبنان في تقييم عدد من المواد العلمية في نظام التعليم العام، ما قبل الجامعي، منذ العام ٢٠١٦-٢٠١١ ولغاية ٢٠١٧-٢٠١٦، نسجل الملاحظات الآتية:

- ١ - تمثل الرسوم البيانية والمؤشرات (٨,٩,١٠) عينة من مجموع مؤشرات كثيرة، لكنها تفي ببيان مستوى المشاركين اللبنانيين، في إطار المشاركين من دول عدّة، عربية وأجنبية.
- ٢ - تقدم الثانويون اللبنانيون، على اختلاف مناطقهم التعليمية، إلى التقييم معتمدين اللغة الأجنبية، وليس اللغة العربية.
- ٣ - سجل الطلبة العرب، في المؤشر (٦٦)، تقدماً على اللبنانيين في الفهم الكتابي للغة الأجنبية PISA بفارق ملحوظ.
- ٤ - أما في المؤشر (٦٨) الخاص بتقييم مادة الفيزياء، فقد حصل لبنان على متوسط تقييمي بلغ ٤١٠ علامات، أي أنه يقع بعيداً عن متوسط مقياس العلامات بـ ٩٠ نقطة.
- ٥ - وسجل لبنان في المؤشر (٦٦) الخاص بتقييم مادة العلوم تراجعاً عن ثلث دول عربية، إذ حصل على ٣٨٦ علامة، بفارق ١٧ نقطة نسبة إلى المتوسط الدولي (من أصل ٤٩٣ نقطة).
- ٦ - لم يظهر التميّز اللبناني الذي اعتمد على اللغة الأجنبية في دراسة العلوم والرياضيات مقابل الدول التي اعتمدت في تحصيل علوم تلك المادتين على اللغة العربية.
- ٧ - ما يمكن أن نخلص إليه، هو أن القول، أو الزعم أن اللغة العربية لغة آداب، ودراسة تراث ديني، وليس لغة علوم، وأن الضرورة، بالتالي، تقضي، كما

هو شائع في لبنان عند شرائح اجتماعية كثيرة، باعتماد التعلم باللغة الأجنبية في المراحل كافة كي يبقى الطالب اللبناني قادرًا على متابعة تحصيله العلمي العالي، وتمكنه من الاطلاع على المراجع الأجنبية التي تفتقر إليها اللغة العربية، إضافة إلى أن المصطلحات العلمية تتوفّر في مظانها الأجنبية.

أقول: هذا الزعم ذو خلفية ذرائعة، يرفضها المنطق العلمي. لكنَّ هذا لا ينفي مسؤولية وزارات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي (عدا الدول التي تعتمد العربية في تدريس العلوم والرياضيات) من وضع سياسة تعليمية، قوام مناهج تعليم العلوم والرياضيات فيها، تكون تدريجيًّا باللغة العربية، وهو تشبيك تعليمي-ثقافي، لا بدّ من أن يقترن تدريجيًّا بإصدار المصطلح الموحد، وتشجيع التعرّيب.

خامساً: قراءة منهجية في القسم الرابع

١- تم، في الورقة البحثية، دمج نقاط من الوصف الكمي في التحليل الكيفي، مما يجعل كم السياسات اللغوية في تفاصيله، ووفق مجالاته، مقرورًا بالتسلسل التاريخي لجمل السياسات، مع بيان الجهات المصدرة لكم القرارات المستقلة والعرضية، وهو ما يساعد على تعقب معطيات الكم والكيف إرادة تبيّن تأثيرها في الواقع اللغوي اللبناني في مدار الزمني، وتحديداً من مرحلة الانتداب الفرنسي حتى بداية العام الحالي.

٤- سجل الشّق الكمي مادة رقمية، من حيث القرارات المستقلة والعرضية، وقد توزّعت مجالاتها فشملت القوانين والمراسيم والقرارات (وهو تسلسل أساسي لقوة مفاعيل ما يصدر عن الجهات الرسمية المعنية) ثم تمكنت المقارنة التاريخية من رصد تطور الحالة اللغوية بين زمنين، بفعل عامل سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي.

٣- تميّزت مسألة الجهات المصدرة لجمل السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي بثنائية المشرع الرئاسي والحاكمي من جهة، وقوّة أو تأثير المجتمع المدني، متمثلاً

بفئة المفكرين المتنورين، وهي التي شكلت بمواقفها اللغوية وعملها التأليفي دفعاً ثقافياً، ودراسات لغوية تواكب أحوال اللغة العربية في تطورها، وهو ما شكل قوة موجة للسياسة اللغوية، بشكل غير مباشر.

٤- بـدا التوكيد على اعتماد العربية اللغة الوطنية في لبنان، كما صدر في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال ١٩٤٣، صدى ما جاء في «الميثاق الوطني» ١٩٣٨ بمعنى أن الرؤية الوطنية، وسيادة اللغة العربية في شؤون الوطن الحياتية مطلب أساسي نتج عن قوة المجتمع المدني، وتأثيره الفاعل المتمثل «بالميثاق الوطني»، وهو ما يؤكد صواب عدم حصر السياسات اللغوية بالجهة الرسمية للدولة.

٥- إن التأمل في مجلل القرارات، المستقل منها والعرضي، يفضي إلى نقطتين رئيسيتين:
الأولى: التحول التدريجي من سلطة القرار، وقوته إلى راتبه الوظيفية، أو العكس،
جراء متغيرات مراكز القوة، أو الضعف، بين وزارة وأخرى، أو بين وزير للتربية وآخر،
والشيء نفسه ينسحب على المديرين العامين، ورؤساء الدوائر في الوزارة. وهو ما يفسّر،
بوضوح، مسوغ ظهور المركز التربوي للبحوث والإنماء، الذي أُوكل إليه العمل على
النهوض التربوي، وتجديد المناهج، ووضع الكتاب المدرسي الوطني.

والثانية: انسحاب هذا المشهد التاريخي لوزارة التربية على باقي الوزارات قوّةً وضعفًا. لذا، لا غرابة إذا حفلت القرارات الصادرة عن وزارة التربية، وفق ما قدّمه الجدول الكمي، بمراسيم الترخيص للجامعات الخاصة، وإنجاز المعاملات والتدقيق -شكلًا- بملفاتها وحسب.

والواقع نفسه ينسحب على طبيعة كم القرارات الصادرة عن الوزارات المختلفة؛ فهى تتطابق في الشكل والمضمون، إلا فيما ندر.

٦- في تحديد أنواع السياسات اللغوية، الواردة في قائمة القرارات، إرادة بيان مسالكها الثلاثة في المشهد اللغوي العام:

السلوك الأول: السياسة المُلتبسة في مسألة إعلاء دور اللغة «الرسمية»، فقد كان يفترض أن تحظى سياسة الأحادية لغة العربية، دون سواها، باعتمادها، دون سواها، في مراحل التعليم، وتحديداً في تدريس مواد العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والطب والصيدلة... إلخ.

هذا الاتجاه في التطبيق كرس الثنائية اللغوية والثلاثية في آن، وهو ما انعكس سلباً وإيجاباً في المشهد اللغوي العام؛ ففريق مضى في استنكاره، معتبراً ذلك خرقاً للدستور، وتنكراً فاضحاً لسيادة اللغة الوطنية، وفريق آخر عدَّ ذلك استجابة لافتتاح لبنان على ما يستجَّد من تطور حضاري، وتنوع ثقافي يثري الثقافة اللبنانية.

السلوك الثاني: سياسة عدم التدخل: وهي سياسة تقوم على مبدأ لامبالاة الدولة وأجهزتها الرقابية تجاه شؤون الإعلام المسموع والمرئي؛ فمفاعيل أثر توسيع العاميات، وما تبثه قنوات التلفزة الأرضية والفضائية من مسلسلات وأفلام عربية وأجنبية (مدبلجة) بالعاميات (سورية، لبنانية، مصرية...) شكلت ثقافة راسخة يلقنها المشاهد يومياً؛ وهي ثقافة متفاوتة المستويات، وإن كان الها بط هو الغالب عليها، فهي في المحصلة تكرَّس العاميات في ذهن المتلقي (= المشاهد)، وتزيد انكفاءه عن اللغة العربية، على تعدد مستويات فصحاها.

ما يذكر، في هذا الصدد، أن الباحث في شروط الترخيص للمحطات الإعلامية، المسنوعة والمرئية، في لبنان، لا يحظى بأي مادة تشريعية في دفتر الشروط تتعلق باللغة. ما يعني أن الترخيص يغفل، عن سهوٍ، أو عن عمَّ، مسألة البُث باللغة العربية الفصيحة (حتى لا نقول الفصحي العالمية)، وهذا السلوك القائم على عدم التدخل يزداد سوءاً حين نجد أن لبنان الرسمي عضو في اتحاد الإذاعات العربية، والتوقیع على ما يصدر من قرارات جامعة يلزم تقييد الأعضاء بالمضمون والشكل، ومن ذلك ما يتعلق باللغة العربية، فهي في صلب تلك القرارات، الخاصة بشروط الترخيص.

المسلك الثالث: سياسة الاحتواء، وهي تمثل في موقف الدولة من المؤسسات الفكرية، وفي طليعتها الموقف من الجمعيات التي تعنى باللغة العربية وعلومها وثقافاتها، والموقف من «اتحاد الكتاب اللبنانيين»، فالمؤسسة الرسمية، ممثلة بوزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام، سرعان ما ترحب من حيث المبدأ بمنح التراخيص القانونية، وهي من جهة مقابلة تحجب عن هذه الجمعيات، أو «الاتحاد»، المساعدات المالية أو الخدمية.

القسم الخامس: السياسات اللغوية المرصودة: أهدافها، أنواعها وأنشطتها

يعنى هذا القسم بتحليل السياسات اللغوية المرصودة، من خلال النظر في تصنيفها وفقاً لأنواع التخطيط^(١)، في توزُّعها الصادر عن المصدر الحكومي، أو الصادر عن لغويين تميّزوا بالريادة اللغوية فيما نشروه من دراسات مكتَّت العربية تداولًا وانتشاراً، وفُلِسْفت مفاهيم التجديد اللغوي.

● أولاً: في الأهداف

لقد توزَّعت أهداف القرارات الصادرة على عدد من الأهداف الرئيسية، يلخصها الجدول (١٠)، ويبين نسبتها للمجموع الكلي لعدد القرارات، الشكل (١١).

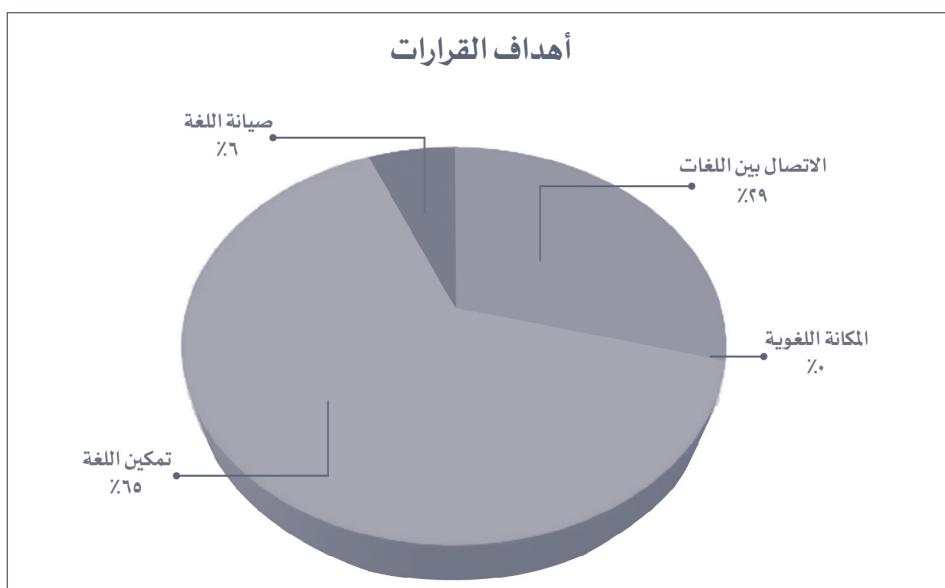
الجدول (١٠): الأهداف الرئيسية للقرارات

العدد	أهداف القرارات
١٩	الاتصال بين اللغات
٧	المكانة اللغوية

(١) رؤوس التعريفات الأساسية مأخوذة من بحث، د. محمود محمود (٢٠١٨) : التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية، تأصيل نظري: مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ج ٣، العدد ٦، ٣٠ نيسان / أبريل، ص: ٤٨-٨.

العدد	أهداف القرارات
٤٦	تمكين اللغة
٤	صيانة اللغة
٧٦	

الشكل (١١): نسبة توزيع القرارات على أهدافها الرئيسية



ونريد أن نضع هذه القرارات في سياقها العام، فلقد انماز لبنان، لغويًا، من باقي الأقاليم العربية بانشغاله، في القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين بمسألة التنازع اللغوي، ذاك الصراع المحتمم مع اللغات: التركية والسريلانية والفرنسية والإنجليزية. وقد بدأ ما سجلته العوامل التاريخية في تحليل هذا التنازع شكلاً من أشكال قوى التغيير، تمثلت في عاملين اثنين، أولهما أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن نتائج، من أبرزها انتهاء دور العثماني.

١- والعامل الثاني تمثل بالالتزام الكنائس المسيحية، في البلدان العربية، بالعربية، سيماً أن ما توفر من تعريب للكتاب المقدس أتاح ملايين المسيحيين أن يتعرّفوا إلى العربية لغة طقوس وصلوات ومواعظ، وهو ما أضاف زاداً وذخيرة اللغة العربية، ولا سيما في بلاد الشام، وبالتالي تكون العربية قد أخذت طريقها إلى المسلمين والمسيحيين كلغة أولى، وبخاصة في المرحلة التي تلت مجيء إبراهيم باشا إلى «الشّام» (١٨٣٤م).

٤- أما نزع اللغة العربية مع اللغتين الفرنسية والإنجليزية فلما تزل مفاعيله حتى حاضرنا، وهو ما أشرنا إليه، سابقاً، وفي نقاط رئيسية ومحددة، من هذا البحث.

٣- لقد تبدّى مما أنجزه اللغويون اللبنانيون، خارج نطاق القرار الحكومي، الدافع إلى إصلاح الإشكالات اللغوية في المجتمع، في إطاره الرئيسي الشامل، والّسعى إلى تيسير عملية التواصل اللغوي في المجتمع من خلال تعزيز استخدام اللغة الأم، في مناحي الحياة كافة، ولا سيما المرفق التعليمي.

٤- وبالموازاة سُجّل القرار السياسي اللغوي الرسمي اهتماماً ملحوظاً بالجانب التعليمي، في إطار ثلاثة أهداف: كان أولها إصرار حكومة الاستقلال، في بيانها الوزاري الأول، على تعزيز الهوية الوطنية، والتّشديد على التلازم بين الهوية واللغة، فهما في السيادة سواء.

لكلّ «السياسة المزنة» أملت، وقتذاك، أن يكون هدف الخطاب الوزاري الأول، لحكومة الاستقلال، التّوجّه إلى إعلام «الآخر» في المستوى الدولي، وخاصة الدولة الفرنسية، أن لبنان الاستقلال معني ومهتم باللغات الأجنبية، من منظور ثقافي، يؤكّد انفتاح لبنان على الفكر الغربي، بعلومه وتقدمه، ولغته.

٥- أما في المستوى «المحلّي» فقد خطّت السياسة اللغوية، وتخطيطها التنفيذي، خطوات ملموسة في نشر اللغة العربية، وجعلتها أساسية في الخطاب الإداري، في الوزارات والمديريات كافة، باستثناء ما توجّبه الضرورة «المُلزّمة» دبلوماسيًّا وإداريًّا، فالفرنسية إذ ذاك بدت لغة ثانية.

(*) الجدير ذكره، هنا، أننا أدرجنا توزيع السياسات اللغوية على المواضيع المختلفة، في القسم الرابع- الوصف الكمي.

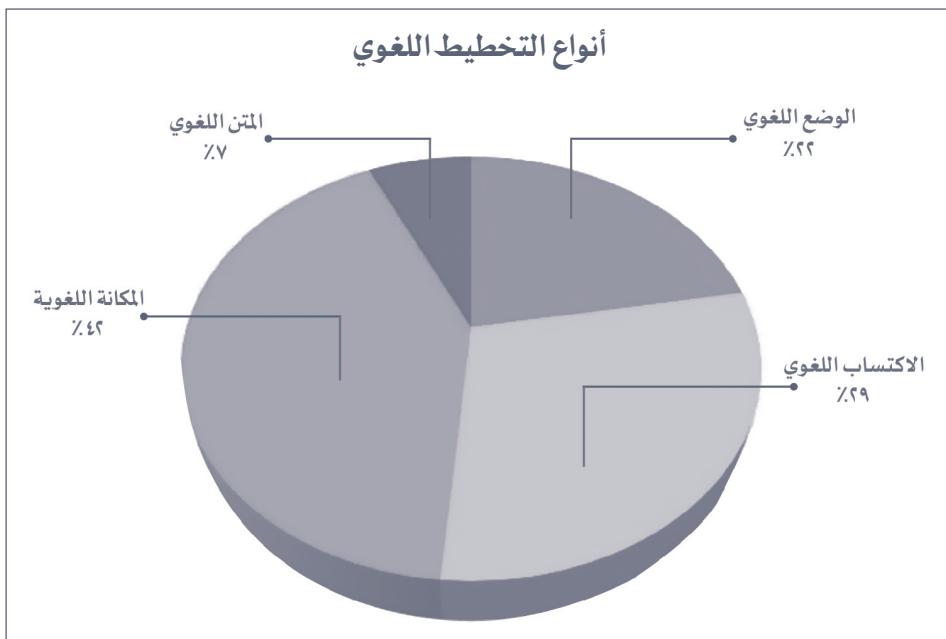
ثانياً: في الأنواع والأنشطة اللغوية الصادرة عن الجهات الحكومية

لقد توزعت القرارات على عدد من مجالات التخطيط اللغوي الرئيسية، يلخصها الجدول (١١)، ويبيّن الشكل (١٢) بعده نسبة توزّع القرارات على تلك الأنواع.

الجدول (١١): تقسيم القرارات بحسب أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٦	الوضع اللغوي
٤١	الاكتساب اللغوي
٣٠	المكانة اللغوية
٥	المتن اللغوي
٧٦	

الشكل (١٦) : نسبة توزيع القرارات بحسب أنواع التخطيط اللغوي



- ١- تخطيط الاكتساب، أو «الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي»
ينشعب تخطيط الاكتساب اللغوي، في لبنان، إلى:

أ. ماتصدره السياسة اللغوية الحكومية من قوانين ومراسيم وقرارات تعنى بتعزيز انتشار اللغة الوطنية من خلال النظام التعليمي، خاصةً؛ ففي ظل سيطرة اللغتين الفرنسية والإنجليزية على مناهج التعليم العام، والتعليم الجامعي التخصصي، وتحديداً مواد العلوم (الفيزياء والكيمياء، والأحياء) والرياضيات والصحة العامة، والطب، والصيدلة، وعلوم التقانة والحواسوب، يزداد البحث في تخطيط الاكتساب صعوبةً، فالغالب على توجّه أصحاب القرار من رسميين وغيررسميين، هو واقع الانقسام بين مؤيد لتعريب سائر المواد العلمية، ومؤيد لتعليم هذه المواد بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية.



بـ. أمّا الدوافع فمتعددة، لدى كلّ فريق؛ وهي في مجملها:

١- إرث تعليمي تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر، إذ نجح في تكريس اللغة الأجنبية بديلاً عن العربية في الإدارة والتعليم حتى في التخاطب، ضمن بيئات أسرية، ذات تعصّب طائفي، أو رغبة في إظهار التفوق الاجتماعي، في مجتمع تتنازعه اتجاهات ثقافية واجتماعية شتى.

٤- بالمقابل، فريق تجذرت لغة التراث العربي في ثقافته وميوله؛ فهو يعتقد جازماً أن تعليم مواد العلوم بالعربية من الموجبات العقائدية، ولا يتنافي في ذلك مع التوجّه إلى اكتساب اللغة الأجنبية وثقافتها، فالمعضلة -برأيه- تمثل بالتشديد على الاكتساب اللغوي من اللغة الأم، وليس من اللغة الوافدة المنتشرة بفعل السيطرة على فكر المواطن^(١).

جـ. لكن ما أقرته السياسة اللغوية الحكومية، منذ إعلانها الوزاري الأول، بحق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، أسّس لهذا الجدل المشار إليه، بل جعله يجوز مرحلة التعليم العالي ليصبح «مشروعًا» في المواد العلمية، في مراحل التعليم العام.

٤- تحطيط التقيس
يتضمن التقيس، في المسألة اللغوية اللبنانية، ثلاث مسائل، متداخلة تداخلاً قانونياً بفعل ما صدر عن الدولة رسميًّا من تشريع:

١- يجيز في التعليم العام والجامعي اعتماد اللغة الأجنبية (الفرنسية أو الإنكليزية، أو سواهما) بموازاة العربية، باعتبار ذلك اعترافاً من المشرع بحقوق الطوائف.

٤- إضافة إلى أن المشرع أجاز إحدى اللغتين (الفرنسية أو الإنكليزية) في التعليم الرسمي، وتحديداً في مواد العلوم والرياضيات.

(١) محمود، محمود، مرجع سابق، ص ١١.

٣ - وللطائفة حق إضافي في اعتماد لغتها الدينية في مدارسها، كاللغة السريانية في المدارس المسيحية الشرقية، أو اللغة الأرمنية «الوطنية» في مدارس الطائفة الأرمنية، على سبيل المثال.

يذهب البعض من اللغويين إلى تعريف «التقييس اللغوي» بأنه: «اختيار لغة ما، أو لهجة ما، لتكون هي اللغة الرسمية لبلد ما، أو مقاطعة معينة» ويعتبر التقييس اللغوي من أبرز الأنشطة التي قام بها المخططون اللغويون في البلدان التي كانت مستعمرة، والتي تم استعمارها ولما ينزل.

وهذا الاتجاه في التعريف ينطبق على محاولة الفرنسيين في لبنان، إذ جعلوا منذ العام ١٩٦٦ اللغة الفرنسية لغة رسمية، تماماً كما اللغة العربية. وما زال لبنان بفعل هذا التأثير يتعايش مع اللغة الفرنسية، رسمياً واجتماعياً وثقافياً، فهو ثنائي اللغة، وحديثاً صار ثلاثي اللغة: عربي، فرنسي، إنكليزي.

التعليق:

- يعكس التقييس، على إيجازه، الواقع التربوي في لبنان، الرسمي والخاص، فكلاهما يعتمد اللغة الأجنبية من فرنسية أو إنكليزية لنقل المعلومات إلى الطالب، من فترة الحضانة إلى نهاية المرحلة الثانوية. والواقع نفسه ينسحب على المرحلة الجامعية.
- ما يؤخذ على هذا المتجه التعليمي أنه لا يستند إلى دراسات تربوية ونفسية متخصصة تصدت لبحث هذه المسألة، وبالتالي: ما تأثير تلقي المعلومات بلغة لاتمت إلى اللغة الأم بأية صلة؟ وما تأثيرها في المتعلم الصغير نفسياً وفكرياً؟ وهل شكل استعمال هذه اللغة عائقاً حدّ من قدرة المتعلم على الاستيعاب ومتابعة التحصيل؟



- لعل شأن لبنان في مسألة تخطيط التقسيس يشبه إلى حد التطابق العديد من البلدان التي تعتبر في طور النمو والتقدم والتي تحاول إيجاد نافذة تطل منها على تقدم الدول الكبرى في العلوم والتكنولوجيا.
- باختصار شديد، إن واقع التعلم بلغة أجنبية غني بالتناقضات.

٣- البقاء اللغوي، أو الإخلاص اللغوي

يندرج هذا التخطيط في عامل أسلوبهم في حضوره واستمراره الفاعل في بيئته اللغوية، وهذا العامل هو تحديداً اللغة الأرمنية. فهذا المصطلح يتمثل خير تمثيل في تعلق أبناء هذه الطائفة في لبنان، بلغتهم الأم، وما ينتج عنها من ثقافة تراثية وحديثة؛ فالأرمن اللبنانيون أقلية في المجتمع طوائفية، نجحوا في الإبقاء على استخدام لغتهم لئلا تندثر، مؤكدين بذلك اعتقادهم المتنبئ بأن هذا الإخلاص للغة يُبقي ويصون هويتها الخاصة بهم.

التعليق:

- في إطار حق أية طائفة، في لبنان، أن تعنى بتعليم لغتها التراثية، وبالتالي إخلاص الأرمن للغتهم الأم، ونجاحهم المميز في هذا الشأن؛ فإن تجربتهم تمثل بعمق مسألة البقاء اللغوي.
- لكن، من حق السيادة اللبنانية، والعيش المشترك مع الآخرين في مجتمع واحد، أن يقوم البقاء اللغوي على توازن بين لغة الطائفة واللغة العربية، في التداول الاجتماعي، والتعلم المدرسي والجامعي، ليصبح الأرمني، أو سواه، ثنائي اللغة، من هذا الجانب، فيكون وفياً بالقدر نفسه لتاريخه وواقع اللغة الوطنية الرسمية، التي يحمل هويتها وجنسيتها.

٤- الإصلاح اللغوي في شَقْه التعليمي- الوظيفي

يمثل هذا النوع من السياسة اللغوية، ومسارها التطبيقي، نموذجاً في استثمار القرار الحكومي لاجتهداد لغوي صدر في كتاب ((١)) للدكتور أنيس فريحة (١٩٩٣-١٩٠٣)؛ فقد اهتم المركز التربوي للبحوث والإنماء باستثمار ما رأه مفيداً للمتعلمين، في هذا الكتاب، فأدرج نهجه وخلاصته في مناهج اللغة العربية، من مرحلة الروضة حتى الثالث الثانوي. ومن أبرز المسائل المستثمرة: استنباط القواعد العربية على أساسين: تخليل اللغة إلى عناصرها الرئيسية، واستنباط القواعد والأحكام بطريقة وصفية تقريرية، بدون ذكر العلّة والسبب. فهذا التأليف في الكتاب المدرسي يعتبر تطبيقاً واستثماراً تربوياً يقرن توجه القرار الحكومي باجتهداد لغوي من المجتمع المدني.

التعليق:

- من المفيد، منهجاً، تطوير مناهج تعليم اللغة باستثمار النظريات التطبيقية الملائمة للمرحلة التعليمية، وبخاصة ما قبل الجامعية.
- لكن اهتمام المركز التربوي بكتاب واحد بعينه، دون بيان المسوغات في اختياره، يفسح المجال للسؤال: هل اطلع القيِّمون على اختياره هذا «الاستثمار من كتاب د. فريحة» على النظريات التي تناولت تيسير النحو العربي، وتجديد مساراته، وتحديداً في العلّة النحوية، وتعقيدات العامل، وصعوبات محددة في إعراب الجملة وعلاقتها بعلم الدلالة؟! لقد بدا هذا الكتاب «اليتيم» في اختياره أقرب إلى الانحصار، وعدم الخبرة الكافية عند المسؤولين في هذا الشأن.

- استثمار التحول الرقمي، باللغة العربية، في تكوين المعارف تمثلت استراتيجية هذا التحول، بدايةً، في مضمون البيان الوزاري، الصادر في ٢٠٢١/سبتمبر، والقرار رقم ٣٦، ٢٢ شباط / فبراير ٢٠٢٢، فقد شُكِّل استثمار هذا

(١) تبسيط قواعد اللغة العربية - اقتراح ونموذج.

التحول حجر الزاوية في مسيرة التغيير، فساهم في الكشف عن المعلومات ذات الصلة والاستجابة إلى انتطاعات المواطنين ما جعل من هؤلاء شركاء أساسيين في عملية تصميم الخدمات الرقمية.

كما يقدم التحول الرقمي أدوات جديدة للتعليم والتدريب والتعلم عن بعد عبر التطبيقات الشبكية، ما يزيد من انعقاد الصلة بين المتدرب ولغته الأم، ويزيد الفرص التي تؤمن النمو المهني الحسن، لتنمية قدرات الموظفين الحكوميين الذاتية. ومن شأن هذه التكنولوجيات أن تساعد موظف القطاع العام على استخدام التكنولوجيا في أي وقت وفي أي مكان، عبر أدوات مختلفة بصفتها إحدى الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف التنظيمية وخطط التنمية الفردية التي تهدف إلى تحسين الأداء، وإمكانية الوصول إلى المكتبات والدورس الجاهزة، وإلى دورات إلكترونية مصممة خصيصاً، وكذلك الوصول إلى المستندات المتعلقة بالعمل، وبالتالي تنتشر ثقافة التعلم بالعربية في القطاع العام ليصبح جزءاً من الأنشطة اليومية للموظفين الذين يتحولون وبالتالي إلى متعلمين مدى الحياة^(١).

ويستجيب استثمار التحول الرقمي باللغة العربية في حال نجاح تطبيقه، إلى حاجة الموظفين والمعلمين، والمتدربين في دور التعليم، من ذوي التفاوت في المعرفة والخبرة، فيعمل على تأهيلاًهم، وتطویر تعرفهم إلى تقانة تصميم الخدمات الرقمية.

كما يختصر هذا الاتجاه المعرفي الكثير من أوقات التدريب التقليدية، والنفقات المادية المرتبطة عليه، عدا عن النقلة النوعية التي ترتفع بها المتدربين إلى مرتبة الحداثة في النمو المهني، ولا سيما سرعة الوصول إلى المصادر المعرفية، وسهولة التوثيق والأرشفة.

(١) المصدر: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية: استراتيجية التحول الرقمي في لبنان، الاستراتيجية الوطنية، تحديث أيار/ماير ٢٠٢٢، الصفحات: ٣٧، ٣٨، ٤٥، ٤٦]. (بيان الوزاري، أيلول / سبتمبر ٢٠٢١، والقرار رقم ٣٦، تاريخ ٢٦ شباط / فبراير ٢٠٢٢).

القسم السادس: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

تتمثل «التحديات» اللغوية في لبنان المعاصر في ست نقاط:

الأولى، ما يتعلّق من قضايا لما تزال حاضرة، منذ نشوء الكيان اللبناني، تتمثل في تعاظم محدودية اعتماد اللغة العربية التي اعتمدتها الدستور «اللغة الأم»، وإنكفاء تفعيلها إلّا في حدود رتابة «وبيروقратية» القرارات والتعميمات الموجّهة من المراجعات الوزارية المختصة إلى المديريات و«لمَن يهمُه الأمر» في المحافظات، إضافة إلى «رتابة» شروط تعيين الموظفين في الدوائر الحكومية، التي تتضمّن، في سياقاتها وشروطها «مسابقة في اللغة العربية» أو «شرط إتقان العربية نطقاً وكتابةً».

أما الثانية فهي فلسفة عبارة الدستور، المادة ١١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٠٩ (بداية الاستقلال)): «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تُسْتَعمل بها بموجب قانون»؛ فالنص على إيجازه لم يتطرق قيداً نملة عمّا جاء عليه النص في العام ١٩٢٠، زمن الاحتلال، واستجابةً لمقررات سان ريمو، التي اعتمدتها «عصبة الأمم»، وتحديداً العبارة الآتية: «اعتبار اللغة الفرنسية واللغة العربية لغتين رسميتين. غير أنّ لغة التعليم الرسمي في المدارس هي اللغة العربية».

وأما الثالثة فهي الثنائية اللغوية التي تكررت، مع فارق أنّ النص في ١٩٢٠ كان يعتمد العربية صراحةً، وبوضوح أنها لغة التعليم الرسمي؛ بمقابل حذفت عبارة «... أنها لغة التعليم الرسمي» في النص «الاستقلالي»، إضافة إلى أنّ هذا النص الأخير ساوى بين العربية والفرنسية، لكنه غلّفها بشعار «التأجيل» وترجيحية الوقت، في قوله: «أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تُسْتَعمل بها بموجب قانون».

لكن وقائع التطبيق، أو مجريات التخطيط والتنفيذ قضت منذ العام ١٩٤٣ حتى اليوم باختراق اللغة الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) مناهج التربية والتعليم من الروضة ومراحل التعليم الأساسي والثانوي، ثم لغة التدريس في الجامعة اللبنانية الوطنية، وسائر الجامعات الخاصة، المرخصة رسمياً من وزارة التربية والتعليم العالي، ما يجعلنا أمام واقعين، الأولى غياب التطور التنفيذي لما جاء في النص الدستوري، والثانية غياب جهاز التخطيط، والتنفيذ لفاعيل عبارة «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية».

وأما الرابعة فهي مسألة «ازدواجية اللغة» (الفصحي والعامية)

- ١- تشكل مسألة الازدواجية اللغوية قاسماً مشتركاً في المجتمعات العربية باعتبارها ظاهرة طبيعية تزداد تجدراً وانتشاراً في مناخ تراجع ثقافة المجتمع، وضمور فرص التعليم، وهو ما شهد له لبنان في ظل الحكم العثماني.
- ٢- وعلى الرغم من الانتقال إلى حضارة المدرسة والجامعة، بقيت العامية في لبنان منتشرة بحكم مكوناته الطائفية والاجتماعية، ثم تجدرت بتأثير لغة التلفزة والإذاعة والسينما والمسرح، وانسحب الازدواج اللغوي إلى المؤسسات التربوية، لكن الإقرار بذلك لا يمنع من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، فالمسببات اللهجية في ترقيتها تدريجياً، وتتدريب المعنيين بها، وتلقينهم الفصحي، هو المنطق الإصلاحي الفاعل.
- ٣- بمعنى جدي آخر، ليس المطلوب أن تدخل الفصحي مع العامية في معركة من يُلغي الآخر، بل المطلوب من منظور التصور المستقبلي للفصحي أن يعمل الغيورون على جعلها قادرة على التطور واستيعاب حياة العصر ثقافةً وعلوماً؛ فحياة الفصحي وقوتها استمرارها وفاعليتها مشروطة بقدراتها، وليس مشروطة باختفاء العامية.
- ٤- في هذا الاتجاه، يبرز الدور الثنائي المشترك بين وزارة الإعلام ووزارة الثقافة، الذي يعتمد التخطيط والاقتراح المناسب لجعل ذلك ورقة عمل مقترحة يأنس

بها المشرع فيعمل على درجها في السياسة اللغوية. لكن هذا الدور الأحادي في معالجة الازدواجية اللغوية لا يكون فاعلاً وحيوياً إلا من خلال عمل عربي مشترك، يكون فيه التسبيك والتنسيق قائماً بين الدول العربية، عبر العلاقات الثنائية من جهة، وعبر جامعه الدول العربية والأليسكو.

وأما الخامسة فهي توطين لغة الثقافة والعلم

لما يزال حجم الثقافة، والمصطلح العلمي، والفلسفي، في نموّ بطيء في لبنان. وهذا فرع من فروع التقصير في الترجمة والنقل من الأجنبية إلى العربية، وفق معايير ومناهج، ما زالت في طور تلمس الطريق.

فالامر يتطلب نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية وفق منهجية متعددة الطرق، واعتماد أو انتقاء ما هو مساير لخصائص العربية؛ وتحديداً طريق الترجمة الدلالية، أو طريق النحت، أو الاشتقاق، وربما طريق التعبير الصوتي.

هذا المطلب في شؤون التعريب لا يقتصر أمره على لبنان وحسب، وإنما هو مطلب ومسعى يحتاج إلى تعاون عربي مشترك، عبر تخطيط علمي هادف بين المؤسسات الحكومية الأهلية، وبمشاركة علماء اللغة من ذوي الاختصاص.

وأما السادسة فهي النتاج الطباعي الخاص بعلوم العربية، حيث سجل لبنان رقماً مقبولاً في كم المنشورات المتعلقة برقية اللغة ووظائفها، إضافة إلى تحقيق ونشر الكثير من الكتب والمخطوطات التراثية. لكن الإصدارات المحورية من المعاجم اللغوية، ومعاجم الموضوعات، والدراسات اللغوية على تنوعها في علوم اللغة تبقى بحاجة، إضافة إلى ما يصدر في لبنان، إلى عمل عربي مشترك يتتصدى لتأليف وطباعة ونشر الأعمال اللغوية النوعية، مما تعجز عنه جهود قطاع عربي واحد؛ سيما أن هذا النوع من التأليف والنشر يتناول في عمقه واقع العربية المشترك في الأقطار العربية، كالتأليف في تاريخ اللغة العربية، والتأليف في مناهج الصرف والنحو والبلاغة، لتكون واحدة في المنهج وطرائق التيسير.



أقول إن ذلك، في مجمله، لا ينحصر من حيث التنظيم والجهد بدولة عربية واحدة، بل هو من صميم العمل العربي المشترك، إذ ذاك يرتفع الناتج اللغوي من دائرة التكرار والأحادية إلى نطاق الكل في الوطن العربي، ما يعني ترجمة تلاقي الأفكار وتأثيرها في خصوبية أرض المنافع اللغوية والثقافية، وبالتالي تكسب الأمة العربية عامل الوقت في تعزيز العربية بتاج لغوي يكرس هويتها، ويزيد من قوتها تجاه اللغات الأجنبية المستوطنة في بلادنا.

خاتمة:

إلى أي مدى تجلّى انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في لبنان، ولاسيما ما يتعلق بتطبيق تلك السياسات:

١- بقدر ما كان تعزيز اللغة العربية، دستورياً، منذ الاستقلال، جلياً إلى حد أنه أعلى من هوية «العربية» كما الوطن «ذو وجه عربي»، أقول: بقدر ما كانت «مخرجات» التخطيط اللغوي في مسالكها، في القطاعين العام والخاص متفاوتة الأداء الرئيب؛ وهو ما عكسته القرارات، في مجملها، باستثناء تمكّن نسيبي في القطاع التعليمي، قابله تمكّن لغوي: عربي- فرنسي- إنكليزي، في شعاب الثقافة، ومنازع الفكر، ما جعل الهوية «وجهة نظر» وليس أحادية الاتمام؛ فالثقافة، مثلاً، في ناتج كم القرارات ١٪، ما يعني أنها خارج نفوذ السياسة اللغوية، وتحظطها، أو لنقل أنها حالة مستقلة من حيث الاختيار والالتزام.

بالمقابل، لامست حموله «التعليم» ما نسبته ٥٥٪ من مجموع القرارات، وهو كُم يعكس التنوع، والتعدد، والاختيار، في التحصيل العلمي، من حيث اللغة؛ فقد سجلت القرارات تراجع العربية، وتقدّم اللغة الإنكليزية، ويليها الفرنسية، وهو ما يؤكّد حال الثقافة واتجاهاتها في لبنان.

٢- ثم، ما خلصت إليه نتائج جدول إجمالي القرارات، وتحديداً مجالات العمل، والإدارة الرسمية، والخارجية، والرياضة، من تدِّين فإنها مؤشر إلى تراجع دور السياسة اللغوية، وأدواتها التنفيذية- الإجرائية، ما يترك سؤالات عدّة، ويعكس هواجس كثيرة، ترقي إلى الخوف على هوية الوطن الذي تمكّنت منه الكيانات الطائفية، ومنازعها السياسية والثقافية واللغوية.

٣- غير أنَّ القصور «ال رسمي» تجاه اللغة العربية قابله نتاجٌ لغويٌ ذو شأن رفيع، خطّه لغويون مميّزون، منذ بداية عصر النهضة، حتى حاضرنا، فأرسوا مع علماء العربية في الوطن العربي أسس الحادثة اللغوية؛ متناً وبنية، ونظم تركيب جملي، وأساليب، مشفوعة برؤى من البحث اللغوي المقارن، تجلّى أكثر



ما تجلّى في الترجمة والتعريب، وتمكين أصول وصنع المصطلح، وسوى ذلك، مما لم تستطع السياسة اللغوية الرسمية، وأدواتها التخطيطية من مقاربة ما هو جوهرى في لغة الإدارة ومؤسسات التربية والتعليم، وتعريب لغة الاقتصاد والتجارة، إلا فيما ندر.

٤- هذا النتاج «الفردي» لم يكن يرى النور، والوصول إلى القارئ العربي، لولا نشوء مؤسسات طباعية، أرسست أعرافاً وتقالييد حديثة جمعت بين الرجفانى والمنفعة العامة، ما جعل دور النشر في لبنان حجر الزاوية في تعليم العربية وارتقاءها.

٥- لكن المبادرة الفردية، على دورها الفاعل، لا يمكن لها أن تكون بديلاً عن مؤسسات الدولة، وهو ما يجب تحفيز الدولة، على الشروع الجدي بتسخير السياسات اللغوية، نظرياً وتطبيقياً، ولا سيما في تعريب المواد العلمية في التعليمين العام والجامعي، ليأخذ لبنان دوره العربي في توطين المعرفة والخصصات العلمية، على تنوعها ووظائفها.

٦- ثم، لا بد من اعتماد الجرأة الوطنية المتمثلة بإحكام الدور الرقابي على التعليم الخاص، وتوجيهه لغويًّا، بما يحصن دور العربية، ويجعل انتشارها على الصعيدين الرسمي والخاص لزوماً وليس اختياراً.

٧- والمتجه مقررون بإعلاء شأن العربية في لبنان في الحقل الإعلامي، فالعاميات على تنوعها أصبحت مادة يومية للمشاهدين، إلا ما ندر من برامج يتيمة بالفصحي، وهو ما أعاد الصلابة والانتشار للهجات، جراء «التراخي» والعزوف عن القيام بالمسؤولية اللغوية.

يبقى، أن نقول ختاماً، هوية لبنان العربية صنُّول لغة العربية، فالأصل يبقى واحداً، لذا توجب المسؤولية الفردية والجماعية العمل بشكلٍ دؤوب على صون اللغة بقدر ما يحرض على الوطن استقلالاً، ومنعه.

المصادر والمراجع والرسائل الجامعية:

- ١- ابن الأثير، أبوالحسن، علي بن أبي الكرم، (ت، ٦٣٠ هـ)، الكامل في التاريخ، جزءٌ ٢ وجزءٌ ٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م.
- ٤- أبوالفداء، الحافظ ابن كثير، (ت ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف - بيروت، مكتبة النصر - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م.
- ٣- أبيلا، روبرت (١٩٤٣)، أطوار الحكم في لبنان من مطلع الاتداب حتى الآن. منشورات الأنباء، بيروت، لبنان.
- ٤- إسحاق، ريتا (٢٠١٧)، الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية - دليل عملي للتنفيذ، جنيف.
- ٥- أنطونيوس، جورج (١٩٤٦) يقظة العرب (تعريب: علي حيدر الركابي)، مطبعة الرقي، دمشق، سورية.
- ٦- أنطونيوس، جورج (١٩٨٧ / ٨) يقظة العرب - تاريخ حركة العرب القومية (ترجمة ثانية) : (ناصر الدين الأسد، إحسان عباس)، دار العلوم للملايين، بيروت، لبنان.
- ٧- الجسر، باسم (ط١ / ١٩٧٨) ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟ دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ٨- الجسر، باسم (١٩٩٨) فؤاد شهاب. نشرته مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، لبنان.
- ٩- حيّ، فيليب (١٩٧٨ / ٣) تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصمنا الحاضر. دار الثقافة، بيروت، لبنان.

- ١٠- حي فيليب (١٩٢٢)، اللغات السامية المحكية في سوريا ولبنان. الطبعة الأدبية، بيروت.
- ١١- حوراني، ألبرت (ط ٣ / ١٩٧٧) الفكر العربي في عصر النهضة. دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ١٢- الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو، سنة ١٩٢٧، مع جميع تعدياته (الصادر عن مجلس النواب اللبناني).
- ١٣- دليلك إلى الجامعات في لبنان، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، ط ١٤ (صفحة)، بيروت-لبنان.
- ١٤- ديب، كمال (٢٠٠٨) هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي ١٩٢٠-٢٠٢٠، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ١٥- رياط، ادمون (٢٠٠٢)، التكوين التاريخي للبنان السياسي الدستوري (جزآن). منشورات الجامعة اللبنانية- قسم الدراسات القانونية والسياسية والإدارية. (ترجمة: حسن قبيسي)، بيروت، لبنان.
- ١٦- الزين، نزار (ط ١، ١٩٩٧) تعريب التعليم وتعلم اللغات الأجنبية - مدخل إلى نهضة الوطن ووحدته. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت، لبنان.
- ١٧- السُّودا، يوسف (ط ٢ / ١٩٣٣) في سبيل لبنان. مطبعة الأرز، بيروت، لبنان.
- ١٨- شيخا، ميشال (١٩٩٨) لبنان في شخصيته وحضوره (تعريب: فؤاد كنعان)، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ١٩- الصليبي، كمال (ط ٦ / ٢٠١٣) بيت بمنازل كثيرة- الكيان اللبناني بين التصور والواقع. (ترجمة: عفيف الرزاقي)، نوبل، سن الفيل (= جبل لبنان)، لبنان.

- ٤٠- الصيفي، هدى (٢٠١٥) علاقة السياسة اللغوية بالتخفيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير في اللغة العربية وأدابها، جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم.
- ٤١- طرابلسي، فواز (٢٠١٣) تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف. الناشر: رياض الرئيس للكتب والنشر.
- ٤٢- العازوري، نجيب (١٩٠٥)، يقظة الأمة العربية (بالفرنسية)، (ترجمة: أحمد أبو ملحم).
- ٤٣- فريحة، أنيس (١٩٥٩) تبسيط قواعد اللغة العربية على أساس جديدة، اقتراح ونموذج، (منشورات الجامعة الأميركية في بيروت).
- ٤٤- المحافظة، علي (١٩٨٣) الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت، لبنان.
- ٤٥- مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٣) الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠-١٩٣٩ (حلقة دراسية)، بيروت، لبنان.
- ٤٦- مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٨) (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي) المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، لبنان.
- ٤٧- مسعد، بولس (١٩٠٩) لبنان والدستور العثماني. مكتبة ومطبعة المعارف بالفجالة، مصر.
- ٤٨- مكي، محمد علي (ط ٥ / ٢٠٠٦) لبنان (١٥١٦-٦٣٥) من الفتح العربي إلى الفتح العثماني. دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ٤٩- مؤسسة الفكر العربي (٢٠١٢) لننهض بلغتنا (استطلاع رأي)، [مجموعة باحثين]. بيروت، لبنان.



- ٣٠ - وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء (٢٠٢٢) الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي. مطبعة المركز التربوي، الدكوانة (= جبل لبنان)، لبنان.
- ٣١ - وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، والمركز التربوي للبحوث والإنماء (١٩٩٤) خطة النهوض التربوي في لبنان، مطبعة المركز التربوي، الدكوانة (= جبل لبنان)، لبنان.
- ٣٢ - المركز التربوي، المنهج المقترن لمرحلة الروضة، ١٩٩٦ م.

البحوث والمقالات والرسائل:

- ١ - جبّور، زهيدة، درويش (٢٠٠١) الفرنكوفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات. مجلة الدفاع الوطني، العدد ٣٨، تشرين الأول / أكتوبر، ص ص: ٣٦-١٧.
- ٢ - حمزة، حسن (٢٠١٥) موقع العربية في السياسات اللغوية في لبنان. مؤتمر التخطيط والسياسة اللغوية - تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي للغة العربية.
- ٣ - دريال، بلال (٢٠١٤) السياسة اللغوية، المفهوم والأآلية. مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري - جامعة سكرة. العدد العاشر، ص ص: ٣٣٨-٣٦١.
- ٤ - رسالة إلى جولييت المير (ضياء) (١٩٤٠ م)، من أنطون سعادة.
- ٥ - محمود، محمود (٢٠١٨) التخطيط اللغوي والسياسي اللغوية، تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. ج ٣، العدد ٦، ٣٠ نيسان / إبريل. ص ص: ٤٨-٨. الناشر: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ من شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغوين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتعددة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكري إلى:

معد التقرير:

د. رياض زكي قاسم

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرishi

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د. محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود



King Salman Global Academy for Arabic Language



9 786038 525135

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجاريًّا

